الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الوطنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـة 8 مـاي 1945 قالمـــة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

الثورة التحريرية الجزائرية في المنطقة التاريخية الثانية 1956/1954م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبة:
- سيرين سلاطنية

إشـــــراف:
- الأستاذ: الدكتور شايب قدادرة

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
د.عبد الكريم قرين	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
أ.د.شايب قدادرة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
د.السبتي بن شعبان	أستاذ محاضر –أ–	ممتحنا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بداية الشكر لله عز وجل الذي أعانني وشد من عزيمتي لإكمال مذكرتي، وألهمني الصبر الجميل

لنجعل من عملي هذا علما ينتفع به.

ومن هنا تتقدم الطالبة سيرين بأجمل عبارات الشكر والامتنان من قلوب تفيض بالمحبة للمشرف الأستاذ الدكتور شايب قدادرة

على كل ما قدمه لي من توجيهات وإرشادات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستي واصراره على إخراج هذا العمل في أحسن حلة فله مني كل الشكر والامتنان والعرفان.

مع الشكر الجزيل للأعضاء لجنة المناقشة لتشريفهم مناقشة هذه المذكرة كما لا يفوتني ان أتقدم بالشكر الخاص الى كل من مد لي يد العون والمساعدة في إخراج هذا العمل، لكل من أفادني ووجهني ولو بكلمة طيبة.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

(وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين)

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات الحمد لله الذي وفقني واعانني حتى بلغت هذا اليوم الذي طالما انتظرته وسعيت لأجله

اهدي ثمرة جهدي هذا:

الى من كان دعائها سر نجاحي، الى من علمتني ان أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، الى من قدمت سعادتي وراحتي على سعادتها ...أمي الغالية ...راجية من الله تعالى أن يرزقك الشفاء العاجل.

الى من تشققت يداه في سبيل رعايتي ... ابي العزيز... حفظك الله.

الى أخي" أبو بكر" الذي كان بمثابة الاب الثاني والصديق والمستشار في كل الأوقات شكرا لك على دعمك وتشجيعك الدائم وعلى كل ما قدمته لي.

الى اخي الغالي "علاء الدين" وزوجته الى أختي صاحبة القلب الأبيض "سارة"

والى أولادهم: أصيل، أنس، تاج الدين، والكتكوتة " أفنان."

الى زوجي وسندي "تقي الدين" شكرا لك على دعمك الدائم أدامك الله لي.

الى كل عائلي من أخوال واعمام.

الى رفيقات المشوار والصديقات، الى من أجمل ذكرياتي كانت معهم والى كل من أدركه القلب ولم يدركه القلم.

الى كل من ساعدني في هذا العمل من قريب أو بعيد وأسأل الله أن يجازيهم خير الجزاء.

الى أرواح شهداء ثورتنا المجيدة، الذين أناروا بدمائهم درب الحرية.

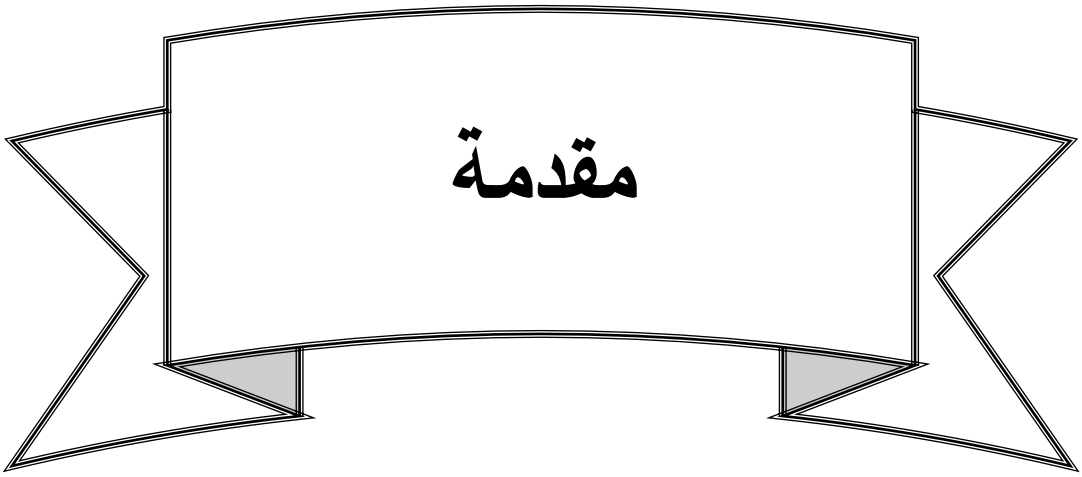
مقدمة

مقدمة:

شهدت الجزائر خلال القرن العشرين واحدة من أعظم الثورات التحريرية في العالم، تمثلت في الثورة الجزائرية التي اندلعت في الفاتح من نوفمبر سنة 1954م، والتي تعد حدثا مفصليا في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، وقد جاءت هذه الثورة تتويجا لنضال طويل خاضه الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، الذي حاول طمس الهوية الوطنية بكل مقوماتها من "لغة، دين، وتاريخ" عبر سياسة قمعية واستيطانية ممنهجة.

وقد اتخذت الثورة منذ انطلاقتها طابعا منظما، من خلال تقسيم البلاد الى خمس مناطق تاريخية، أسهمت كل منها في دعم العمل المسلح وتحقيق أهدافه، ومن بين هذه المناطق، برزت المنطقة التاريخية الثانية المعروفة ب "الشمال القسنطيني"، بدور بارز في دعم الثورة منذ بداياتها، حيث شكلت مركزا استراتيجيا، وكانت شاهدة على محطات مفصلية في تاريخ الثورة، لعل أهمها هجومات 20أوت 1955 التي شكلت تحولا نوعيا في مسار الكفاح المسلح، وأسهمت في توسيع رقعته وإيصال صوته الى الداخل والخارج، وهو ما سوف أتحدث عنه في مذكرتي هذه تحت عنوان: الثورة التحريرية الجزائرية في المنطقة التاريخية الثانية 1954-1956م.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يسلط الضوء على إحدى أهم المناطق التاريخية في الثورة الجزائرية، والتي كان لها دور فعال في توجيه العمل المسلح وتوسيعه، ويتعلق الامر بالمنطقة التاريخية الثانية " الشمال القسنطيني"، التي شهدت تطورات عسكرية وتنظيمية بارزة، خاصة في السنوات الأولى للثورة، كما تتجلى الأهمية أيضا في التوقف عند هجومات 20 اوت 1954م، التي تعتبر من أكبر المحطات الحاسمة في مسار الثورة.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيار موضوع البحث الى جملة من الأسباب يمكن حصرها فيما يلي:

– الرغبة في التعمق في الدراسات التاريخية الجزائرية، وخاصة تلك المتعلقة بمرحلة ثورة أول نوفمبر المجيدة التي تجاوز صداها العالم لتصبح مثلا يهتدي به في التحدي والنضال.

– السعي لتسليط الضوء على الدور المحوري الذي أدته المنطقة التاريخية الثانية "الشمال القسنطيني"، باعتبارها إحدى اهم المناطق التي احتضنت العمل الثوري.

– قلة الدراسات التاريخية والأكاديمية التي تناولت المنطقة التاريخية الثانية مقارنة بباقي المناطق الأخرى.

– التعرف أكثر على الواقع الميداني لثورة في المنطقة التاريخية الثانية، من حيث ظروف انطلاق العمل المسلح.

– تبيان الأهمية الاستراتيجية والتاريخية لهجومات الشمال القسنطيني بتاريخ 20 أوت 1955، التي نفذت في قلب المنطقة التاريخية الثانية.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية موضوع البحث أساسا في دراسة الثورة التحريرية الجزائرية مدخلا مهما افهم تنوع المقاومة المسلحة، واختلاف سيرورتها من منطقة الى أخرى، وهو ما يجعل من دراسة المنطقة التاريخية الثانية ضرورة علمية لفهم مساهمتها النوعية في مسار الكفاح الوطني وبالتالي: ما مدى فعالية وتأثير مساهمة المنطقة التاريخية الثانية في الثورة التحريرية الجزائرية خلال الفترة 1954–1956م؟ وكيف ساهمت الخصوصيات التنظيمية والعسكرية في إنجاح العمل المسلح وتوسيع نطاقه؟

الأسئلة الفرعية:

انبثقت من هذا الاشكال مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

– كيف تم بناء الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية، وماهي الغاية المنشودة من إعادة بناء الحركة الوطنية؟

- كيف واجهت الجمهورية الفرنسية الرابعة الثورة التحريرية؟
- هل نجح قنون الجزائر الخاص في امتصاص غضب الشعب الجزائري، وما موقف الحركة الوطنية منه؟
- ما هي اهم التطورات السياسية التي مهدت لتفجير الثورة الجزائرية؟
- ما هو الإطار الجغرافي للمنطقة التاريخية الثانية؟
- ما هي حيثيات اندلاع الثورة بالمنطقة التاريخية الثانية؟ ومن هم أبرز قادة المنطقة؟
- ما أثر هجومات 20 أوت 1955 التي شهدتها المنطقة على مسار الثورة؟

حدود الدراسة:

الإطار الزماني:

ينحصر موضوع البحث هذا في الفترة الممتدة ما بين 1954الى 1956 وهي اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر سنة 1954الى غاية سنة 1956، وهي مرحلة تعد من اهم المراحل التأسيسية في مسار الثورة.

إلا أنني وجدت نفسي مجبرة أن أتعامل مع موضوع نفسي من جذوره وهو ما جاء في الفصل الأول الذي كان بعد الحرب العالمية الثانية وتوضيح ما جاء بعدها من تطورات وتحولات وهو ما تم عرضه الى غاية 1954.

الإطار المكاني:

ينحصر الإطار المكاني لهذه الدراسة في المنطقة التاريخية الثانية "الشمال القسنطيني".

مناهج البحث:

اعتمدت في معالجة عناصر بحثي على ثلاثة مناهج رئيسية تمثلت في:

1. المنهج التاريخي الكرونولوجي: وظفته في ترتيب الاحداث التاريخية وفق تسلسلها الزمني.
2. المنهج الوصفي: اعتمدت على المنهج الوصفي في وصف الاحداث التاريخية حسب سيرورتها الزمنية خاصة ما تعلق بالفترة الممتدة من 1954الى 1956ز
3. المنهج التحليلي: يعتبر من المناهج الأساسية والمهمة التي يحتاجها الباحث في دراسة الوقائع وتحليلها فقد وظفته في تحليل محتوى "20سبتمبر 1947" واستخلاص أهم ما جاء فيه.

خطة البحث:

لإنجاز موضوع بحثي اعتمدت على خطة بحث مقسمة الى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وقائمة للملاحق والتي تتصل مضامينها بموضوع البحث اتصال وثيق الى جانب قائمة للمصادر والمراجع، وتفرع كل فصل الى مباحث.

انطلاقا من المقدمة التي تطرقت فيها التعريف بالموضوع وأهميته ودوافع اختياره ثم طرح الإشكالية وحدودها ومناهج البحث المعتمدة، وبعدها قمت بطرح الخطة وأهم المصادر والمراجع مع ذكر الصعوبات التي واجهتني.

جاء الفصل الأول بعنوان الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية1945-1954 اندرجت تحته مبحثين فكان المبحث الأول عودة نشاط الأحزاب السياسية والمبحث الثاني تضمن الحديث عن الجمهورية الفرنسية الرابعة ومواجهتها لثورة التحريرية.

أما الفصل الثاني الذي جاء بعنوان المنطقة التاريخية الثانية 1954-1955 والذي تناولت فيه أربع مباحث كان المبحث الأول بعنوان التعريف بالمنطقة التاريخية الثانية والمبحث الثاني بعنوان التحضيرات التي سبقت

اندلاع الثورة في المنطقة والمبحث الثالث تعنون باندلاع الثورة في المنطقة التاريخية الثانية، وأخيرا المبحث الرابع بعنوان أبرز قادة المنطقة.

ناقش الفصل الثالث هجومات الشمال القسنطيني وتطور أحداث الثورة الجزائرية 1955-1956 وقد قسمته الى أربعة مباحث تحدث المبحث الأول عن التحضير والاعداد للهجومات أما المبحث الثاني فقد تطرقت فيه للحديث عن أحداث الهجومات والمبحث الثالث تناولت فيه أهداف الهجومات وصداها الخارجي، وأخيرا المبحث الرابع جاء بعنوان نتائج هذه الهجومات.

وخاتمة التي كانت عبارة عن مجموعة من الاستنتاجات التي توصلت اليها من خلال دراستي للموضوع.

وقائمة الملاحق التي تثري موضوعي وتضيف له أهمية، والتي عبارة عن مجموعة من الصور وقائمة للمصادر والمراجع المعتمدة في هذا البحث.

المصادر والمراجع:

لإثراء هذه الدراسة اعتمدت على جملة من المصادر والمراجع أهمها:

- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج3.
- أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر1919-1954
- بن خدة يوسف، جذور اول نوفمبر 1954.
- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري1946-1962.

كما اعتمدت كذلك على مراجع متنوعة نذكر:

- بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية1954.
- شريط لأيمن، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية1919-1962.
- طاعة سعد، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية في الجزائر1947-1956.

- بومالي أحسن، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1962.
- ومن الدراسات الجامعية التي كانت وسيلة لفهم بحثي نذكر:
- أطروحة دكتوراه لبوقلقول عيسى، النواب المسلمون في المجلس الجزائري ودورهم في الحياة السياسية الوطنية 1948-1956.
- أطروحة دكتوراه للعبيدي ادريس، التنظيم السياسي والإداري والعسكري للثورة التحريرية الجزائرية في الولاية الثانية (1954-1962).
- رسالة الماجستير لشلبي أمال، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1956).

الصعوبات:

أما عن صعوبات الدراسة فهي ككل بحث لا يخلو من الصعوبات وعراقيل أهمها:

-كثرة المادة التاريخية وتشابهها وهذا ما جعلني اواجه صعوبة في استخلاص النقاط الأساسية لإثراء دراستي.

ورغم ذلك الى أنني تمكنت من انجاز هذا الموضوع وذلك بمشيئة الله عز وجل.

الفصل الأول:

الثورة التحريرية والواقع الاعلامي

تطرقت في هذا الفصل الى عودة نشاط الأحزاب الوطنية السياسية الجزائرية بعد صدور قانون العفو العام، وكذا دو المنظمة الخاصة في تفجير الثورة التحريرية إضافة إلى الجمهورية الفرنسية الرابعة وقانون 20 سبتمبر 1974 وموقف الأحزاب الوطنية منه وكذلك انتخابات المجلس الجزائري 1948.

المبحث الأول: عودة نشاط الأحزاب السياسية

بعد اصدار السلطات الاستعمارية الفرنسية قانون العفو العام المؤرخ في 16مارس 1946 المتعلقة بنشاط الأحزاب، وإطلاق سراح المساجين والمعتقلين السياسيين الجزائريين أمثال: مصالي الحاج، فرحات عباس، ما أدى إلى عودة اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية تنشط من جديد كما تأسست الأحزاب السياسية التي ظهرت على النحو الآتي:[1]

1. الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية M.T.L.D

كان الإعلان عن تأسيس الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية يوم 2نوفمبر1946 كعودة النشاط الحزبي والمشاركة في الانتخابات التي تقرر اجراؤها في العاشر من نفس الشهر عام 1946[2].

[1] محمد عباس، رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية، دار هومة، ط1، الجزائر، 2004، ص414.

[2] سبتي بن شعبان، المنظمة الخاصة (l os) وعلاقتها بحركة الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD)1947-1954م (النشأة والمسار)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، قسم التاريخ، جامعة 8ماي 1945، قالمة ،2023-2024م، ص94.

عقد هذا الحزب في بداية سنة 1947مؤتمره الأول حيث درس من خلاله أوضاع البلاد وشرع في التحضير للكفاح المستقبل حيث صادق على عدة قرارات تدعو إلى تحقيق الاستقلال الوطني وإنهاء الاحتلال بأي وسيلة كانت[1].

اعتبر مصالي الحاج المشاركة في الانتخابات بأنها وسيلة مهمة وتعد من وسائل المقاومة السياسية وأداة الاشهار لمطالب الشعب ونشر أفكار الحزب، أدى هذا الى لفت الانتباه وتأييد جزء من الرأي العام الفرنسي لكن "حسين لحول " عارضه حيث كان يرى بأن المشاركة في الانتخابات ستكون على حساب الإعداد للمعركة ومن المحتمل سيؤدي بالحزب نحو الانحدار لهذا دعا التيار الرافض بشدة عدم المشاركة في الانتخابات لكن مصالي الحاج لم يستسلم لذلك ما أدى إلى انقسام الحزب إلى ثلاثة تيارات:

- التيار الأول: دعا الى ضرورة المشاركة في الانتخابات.
- التيار الثاني: السري يرى بضرورة الحفاظ على السرية التامة في نشاط الحزب.
- التيار الثالث: الثوري قام بالعمل الثوري تكوين من خلال إنشاء منظمة شبه سرية عسكرية أي العمل المسلح، وقد بلغ الصراع لحد فقدان الثقة بين هذه التيارات الثلاثة.[2]

قال لأيمن شريط أنه: لم يأت هذا الحزب بجديد يذكر على مستوى الأفكار الدستورية حيث تمحور برنامجه في العودة إلى المطالبة بمجلس تأسيس جزائري كامل السيادة ينتخب عن طريق الاقتراع العام

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1954، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، دب، ص123.

[2] شايب قدادرة، الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري1939-1954دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة منتوري، قسنطينة،2006-2007، ص345-350.

ويكون هذا المجلس معبرا أراده الشعب الجزائري يمارس السيادة باسمه ويترجمها إلى دستور يحدد أسس الدولة الجزائرية[1].

بعد كل هذا المأزق ظهرت مجموعة من المناضلين أطلق على تنظيمهم اسم "اللجنة الثورية للوحدة والعمل "في مارس 1954احتوت الخلاف داخل الحزب، لكن لم تنجح في هذا توجهت للعمل الثوري حيث عقد اجتماعا في أواخر جوان1954ببيت المناضل "إلياس دريش"، لتحقق أهدافها الثلاثة "الثورة، الوحدة، العمل" وضمت كل من "مصطفى بن بولعيد، ديدوش مرادن بوضياف، العربي بن مهيدي، رابح بطاط.[2]

2. الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائريU.D.M.A

جاء الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على أنقاض الحزب المنحل وهو حركة "أحباب البيان والحرية" تتمثل في حركة سياسية ظهرت أثناء الحرب العالمية الثانية لتملأ الفراغ الذي أحدثته الأحزاب الوطنية.[3]

في شهر أفريل أعلن فرحات عباس عن تأسيس حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، بهدف استقطاب المناضلين ضمن إطار سياسي منظم، سعيا لتحقيق برنامج مستوحى من مبادئ بيان الشعب الجزائري.[4] حيث اتضحى الاتجاه في قولهم: "**لا نريد إدماجا ولا اسياد جديدة ولا انفصالا بل غايتنا هي ابراز شعب فتي يتكون تكوينا ديمقراطيا واجتماعيا، ويجهز في الميدان الصناعي والعلمي وبدأت على تجديد ثقافته وأخلاقه ويشترك مع دولة قوية وحرة غايتها هي انشاء دولة تقود خطاها الديمقراطية**

[1] الأيمن شريط، التعددية الجزئية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962، ديوان المطبوعات، الجزائر،1998، ص59.

[2] شايب قدادرة، تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، العدد30، جامعة قسنطينة، ديسبر2008، ص153.

[3] أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام- دراسة في الإعلام الثوري، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1955، ص23.

[4] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية (1939-1951)، ت: أمحمد بن البار، ج2، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص964.

الفرنسية هذه الصورة التي كنا نحلم بها وهذا كما كنا نسعى اليه بالضبط حركتنا الرامية الى بعث الجزائر".[1]

كما شارك حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في الانتخابات التأسيسية في2جوان 1946، وتحصل على 11مقعد من مجموع 13مقعدا وتحصل على71% من الأصوات المعبر عنها أي 458000صوتا من مجموع 633000ناخبا، ويقول فرحات عباس عن هذا الانتصار الانتخابي: "**إنه الانتصار مسلم به برغم أن الاتحاد الديمقراطي لم يؤسس بعد ".**[2]

وفي يوم09أوت1946عرض فرحات هذا المشروع على مكتب المجلس الوطني الفرنسي ولكن الجمعية التأسيسية الفرنسية الثانية لم تدرسه وأجل إلى وقت أخر.[3]

في هذا السياق يشير فرحات: "ان الحزب لم يكن يتحلى باليقظة لتفادي الوقوع في الفخ الذي تتضمنه السياسية الانتخابية، ألا وهو فصل قيمة الحزب عن قاعدته وابعادها عن اهتمامات الجماهير".[4]

فشل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بقيادة فرحات عباس في انتخابات مارس1948الخاصة بالمجلس الجزائري، بسبب التزوير الواسع الذي مارسته الإدارة الاستعمارية الفرنسية والتي سعت إلى إبقاء الهيمنة بيد الكولون، وقد اظهرت هذه الانتخابات زيف الادعاءات الإصلاحية للسلطات الفرنسية، مما دفع

---

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1954-1986م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص117.

[2] عزالدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال (1899-1985)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة،2004-2005م، ص201،202.

[3] شايب قدادرة، تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية، المرجع السابق، ص150.

[4] فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة، الجزائر،2005، ص275.

العديد من السياسيين الجزائريين وعلى رأسهم فرحات عباس إلى فقدان الامل في تحقيق المطالب الوطنية عبر الوسائل السياسية السلمية.[1]

استنكر فرحات عباس السياسة العنصرية للحكومة الفرنسية الممارسة من طرف الجمهورية الفرنسية الرابعة في حق الجزائريين المسلمين، ودعا كل التيارات الوطنية الالتفاف حول حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من أجل تكوين جبهة وطنية مسؤولة على وضع حد للاحتلال، وإنشاء حكومة جزائرية في إطار الوحدة المغاربية تكون متحددة فيدراليا مع فرنسا.[2]

3. جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

عادت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد الحرب العالمية الثانية وبعد حوادث8ماي 1945م على نشاطها برئاسة جديدة تولاها الشيخ البشير الابراهيمي حيث عارضت الجمعية بشدة سياسة فرنسا التعسفية اتجاه المساجد والأوقاف.[3] كما جاء في أحد تصريحاتها: **"إن تسلط الإدارة الفرنسية على مساجدنا وأوقافنا هو عين السياسة واسناد الوظائف الدينية الى من تختاره وترتضيه وهو رأس السياسة ووضع هذا التقرير باسم العاصمي هو ذنب السياسة ولولا السياسة ما كان للمفتي الحنفي وجود".**[4]

استعادت الحركة الإصلاحية بعزم صوب تنظيم حرية التعليم العربي الحر على صعيد واسع كما عادت للكفاح من أجل فصل الدين الإسلامي عن الدولة وقدمت دعمها الغير المشروط مطالب حزبين سياسيين

[1] -Farhat Abbas : La nuit colonial guerre et Revolution d'Algérie Edition, ANNEP, P90.

[2] عز الدين بومعزة، المرجع السابق، ص213.

[3] محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من 1830 حتى ثورة نوفمبر، دار البعث، الجزائر، 1985م، ص231.

[4] محمد العربي زبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد كتاب العرب، دب، 1999م، ص205.

كبيرين مسلمين آنذاك الاتحاد الديمقراطي الجزائري **U D M A** والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية **M T L D** وحزب الشعب الجزائري.[1]

فقد تركز نشاط الجمعية على تشكيل شبكة واسعة من المدارس الحرة والقرى والمداشر وعلى بناء المساجد الحرة التي عرفت اقبلا شعبيا[2] ،وساهمت في توعية أبناء الشعب الجزائري والتعبير عن آراء الفئة المثقفة في الحرية والاستقلال وتمسك بالمبادئ الثلاثة وكان شعارها "**الإسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا**".[3]

في سنة1949وجهت الجمعية كتابا مفتوحا إلى رئيس الجمهورية الفرنسية جاء فيه ما يلي:

أ-أن الجزائر وطن تسعة أعشار من فيه رقيق زراعي وخدم صناعي مفروض عليه الحرمان من كل حق، وعشره العاشر سادة مفروضة لهم والتمتع بكل حق، وبين الفرقين فريق الفصل عن الأول ويصل الى الثاني وهو الذي ترونه.

ب-ان الدين الإسلامي مملوك للإدارة، تحتكر التصرف في مساجده ورجاله وأوقافه وقضائه.

ج-التعليم في هذا الوطن المسلم معطل بتعطيل المساجد، ومئات الألاف من شباب المسلمين تتشوق اليه، والتعليم العربي في هذا الوطن العربي جريمة يعاقب مرتكبها بما يعاقب به المجرم من تغريم وتغريب[4]وسجن، ومدارسه تعاني من التضييق والتعطيل ألوانا متجددة....

---

[1] علي مراد، الحركة الإصلاحية في الجزائر، بحث في التاريخ الديني والاجتماعي من 1885الى 1940، دار الحكمة، الجزائر،2007، ص261.

[2] محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص231.

[3] عمار بوحورش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، دب، 1997م، ص269.

[4] محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص205.

د-ان الشعب الجزائري قد أصبح -من طول ما جرب ومارس-لا يؤمن إلا بأركان حياته الأربعة: ذاتية الجزائرية، وجنسيته ولغته العربيتين، ودينه الإسلامي ....

هـ-إن الشعب الجزائري مريض يتطلع للشفاء وجاهل متوثب الى العلم وبأس متشوق للنعيم ومنهوك من الظلم مستشرف الى العدالة....

و-لا يسيغ منطق ولا عقل كيف تكون الوحدة بين سيد وبين مسود، وكيف تتصور بين حاكم مزهو بعصبية جنسية تظاهرها عصبية دينية وبين محكوم؟ وكيف تتفق في وطن ساكنوه صنفان وقوانينه صنفان؟ وكيف تتم في بلد كنيسته حرة وبيعته حرة ومسجده مستعبد؟ [1]

سافر رئيس جمعية العلماء الشيخ البشير الابراهيمي سنة1950 ونائبه العربي تبسي إلى باريس وكان الهدف من هذا السفر هو الدفاع على قضيتين أساسيتين قضية فصل الدين الإسلامي عن الحكومة في الجزائر وحرية التعبير العربي، وقضية وضعية الجزائريين المهاجرين إلى فرنسا وضرورة تأسيس مدارس على يد جمعية العلماء لتعليمهم وتعليم أبناءهم لكي تبقى نسبتهم الى الإسلام محفوظة وعلاقتهم بالإسلام متينة.[2]

وبفضل الجهود الكثيفة والتخطيط الواعي للجمعية تمكنت من ان تعزز اللغة العربية بين الجزائريين الذين فرضت عليهم لغة أجنبية وهكذا فإن الإصلاح الديني والنهضة التعليمية العربية في الجزائر لم يكن وحدهما من أهداف الجمعية ومحط لنهضتها فقد كان لها نشاطات نشطات أخرى في الميدان الاجتماعي والسياسي.[3]

---

[1] محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص206.

[2] سعيد بورنان، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936-1954، دار هومة، الجزائر، 2001، ص156.

[3] أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، أثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1985، ص219.

4. الحزب الشيوعي الجزائري P.C.A

يمكن تعريفه بأنه امتداد للحزب الشيوعي الفرنسي بالإضافة الى الاتحاد السوفياتي وتقيده بأطروحة التي لا صلة فعلية لها بحقائق البلد.[1]

تميز هذا الحزب في حوادث8ماي1945بنشاطه الكبير، حيث أطلق سراح الشيوعيين من السجون والمعتقلات في عام1942مما تمكنوا من الرجوع الى نشاطهم السياسي كما لعبوا دورا كبيرا في تدعيم المقاومة ضد الاحتلال النازي، الا ان في الجزائر قد واجهوا تهمة مؤامرة 8ماي1945 الى مصالي الحاج وفرحات عباس حيث وصفوهم بالعملاء لألمانيا.[2]

أثبتت انتخابات عام1945و1946 في الجزائر أن جماهير الجزائريين لا يقترعون الى جانب المنادين بالدمج وإذا كان الشيوعيون يرغبون في كسب المكانة بين الجزائريين.[3] ومن هنا نستنتج أن هذه الانتخابات خيبت آمال الشيوعيين.

عقد الحزب الشيوعي الجزائري مؤتمرا يوم29ماي1949أصدر نداء يدعو اللجنة الى الوحدة من أجل أن يكفر عن ماضيه، ومن بعد هذا النداء تم تجديده الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الذي أصدرته تحت عنوان" الحرية. الأرض. الخير. جبهة ديمقراطية جزائرية "بتاريخ 21جويلية1949.[4]

---

[1] شايب قدادرة، تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية، المرجع السابق، ص151.

[2] عبد الحميد الابراهيمي، في أصل المأساة الجزائر، الشهادة عن حرب فرنسا الحاكم في الجزائر، 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص98.

[3] جوان غليسبي، الجزائر الثائرة، تر: خيري حماد، دار الطليعة، بيروت ،1961، ص88.

[4] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الثالثة1947-1954، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984، ص42.

على أثر ذلك سعى الحزب الشيوعي الى كسب الجماهير بمحاولة التقرب من الحركات الوطنية الأخرى حيث اعترف في أواخر 1950بصرورة الاستقلال ثم اقترح في فيفري1951 برنامجا تضمن الدعوة الى انتخاب مجلس جزائري له كامل السيادة والحكومة في إطار جمهورية جزائرية ديمقراطية وسيقوم المجلس بتحديد طبيعة العلاقة مع فرنسا ومن ثم لم يأت بجديد على مستوى الأفكار الدستورية.[1]

امتاز هذا الحزب في الجزائر في بداية الخمسينيات بنشاطه السياسي المكثف بعد إعادة هيكلته وتنظيمه وفتح فروع جديدة للحزب في عدة مناطق من التراب الجزائري، وتمثلت أهم أعماله ونشاطه في انعقاده للمؤتمر السادس للحزب الذي ساهم فيه بتجديد الحزب وتنظيمه حيث انعقد هذا المؤتمر بين يومي 21الى 14 فيفري 1950، قسم الحزب أعضائه الى06مناطق: الجزائر، البليدة، وهران، سيدي بلعباس، قسنطينة، عنابة.[2]

كانت مطالب هذا الحزب مجرد مطالب وهمية لا واقعية وتأكد ذلك في مباغته انفجار الثورة للحزب الشيوعي سنة 1954 قدر مباغته لكل الأحزاب الفرنسية سوآءا بسواء.[3]

5. المنظمة الخاصة ودورها في التحضير لثورة:

تعرف المنظمة الخاصة بأنها تنظيم شبه عسكري تقرر إنشاؤها في أول مؤتمر تاريخي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية فيفري 1947 لتحضير للعمل المسلح ويطلق عليها أحيانا المنظمة السرية، كما تعتبر نواة جيش التحرير الوطني.[4]

---

[1] الأمين شريط، المرجع السابق، ص54.

[2] عمار بوحورش، المرجع السابق، ص 258.

[3] شارل أندري جوليان، افريقيا الشمالية تسير، تر: محمد ازمالي وآخرون، دار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص344.

[4] يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص177-178.

حددت أهدافها بتجنيد الشباب المؤمن والمستعد للتضحية وتدريبه على القتال والبحث عن الأسلحة والمتفجرات وتجريبها في المناطق الجبلية وجمع الأموال والبحث عن الأسلحة والمتفجرات والبحث عن ملاجئ للمناضلين المطاردين وبناء شبكة خلايا تشمل كل القطر الوطني.[1]

وتداول على قيادة هذه المنظمة ثلاثة مناضلين هم: محمد بلوزداد وبعده حسين آيت أحمد ثم أحمد بن بلة إلى غاية اكتشافها وتفكيكها مارس 1950.[2]

تمثلت هيكلة المنظمة الخاصة إقليما وتنظيميا أن الجزائر قسمت الى خمس عمالات هي: عمالة وهران، عمالة منطقة الجزائر، ماعدا مدينة الجزائر ومتيجة اللتين شكلتا عمالة، عمالة القبائل، وعمالة قسنطينة وقد قسمت كل عمالة الى مناطق والمناطق الى نواحي والنواحي الى قرى. وكانت هيكلة القاعدة تتشكل من نصف فوج من مناضلين اثنين ورئيس نصف الفوج.[3]

كانت عملية تجنيد المناضلين في المنظمة تتم وفق مقاييس دقيقة ومتشددة وبعد امتحانات قاسية، حيث جاء في المادة03من اللائحة الداخلية للمنظمة والمتعلقة بالشرط الأول لعملية التجنيد ما يلي:

أ. التجنيد محدود.

ب. يجب على كل مجند يستوفي الشروط الاتية" الفطنة، الشجاعة، النشاط، الاستقرار، القدرة الجسمية.

ج. مدة الخدمة غير محددة.

[1] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص473،474.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص474.

[3] محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر1954، تق: عيسى بوضياف، دار النعمان، الجزائر، 2011، ص20-21.

د. يجب على العنصر المجند أن يجتاز الاختبار بنجاح ويؤدي القسم الأول، ولا يجوز له أن يترك التنظيم عندما يريد فإذا فعل ذلك اعتبر هاربا.[1]

كما تعد حادثة اكتشاف المنظمة الخاصة في مارس 1950إحدى المحطات البارزة في مسار الحركة الوطنية الجزائرية، حيث ارتبطت بشكل وثيق بقضية المدعو "خياري عبد القادر" المعروف باسم "رحيم" في تبسة غير أن ضباطا من المنظمة في ليلة 18-19 مارس 1950م حاولوا معاقبة "رحيم" بعد محاولته الانسحاب من المنظمة، غير أنه تمكن من الفرار وأدلى باعترافات مفصلة للشرطة الاستعمارية كشف من خلالها عن أسرار المنظمة بما في ذلك معسكرات التدريب والمواقع السرية ومخططاتها المستقبلية.[2]

بعد انكشاف امر المنظمة سارعت السلطات الاستعمارية الى شن حملات اعتقالات واسعة استهدفت المناضلين، وخضع محامي التيار الاستقلالي السيد عمار بن تومي إن بن زعيم ومحامي العضوين المشاركين في تأديب رحيم قد أقر بعد اعتقالهما وتعذيبهما وإخضاعهما للتنكيل بكل ما يعرفانه من وقائع، وأكد أن بن زعيم قدم لمحافظ الشركة لاكوست اعترافات خطيرة حول المنظمة، مما مكن القوات الاستعمارية من تنفيذ موجة اعتقالات واسعة النطاق عبر مختلف التراب الوطني.[3]

واجه قادة المنظمة الخاصة[4] مصيرا متباينا بين السجن أو الفرار الى الخارج، كما فعل آيت احمد وخيضر بلجوئهما الى مصر، في المقابل نجا عناصر القاعدة العسكرية من الاعتقال لسبب بسيط وهو جهل "العنصر المخترق" أسمائهم، مما شكل ضربة قوية للأجهزة الأمنية الاستعمارية، وأدى ذلك الى إعادة النظر في

---

[1] عبد المالك بوعريوة، اكتشاف المنظمة الخاصة عام 1950 وانعكاساته على حركة انتصار الحريات الديمقراطية، مجلة البحوث التاريخية، المجلد5، العدد1، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2021/6/30، ص219.

[2] مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الاعداد لثورة أول نوفمبر، منشورات ISBN، الجزائر، 2009، ص266.

[3] السبتي بن شعبان، المرجع السابق، ص177.

[4] الملحق رقم (01): ص71.

الاستعدادات التي كانت تجرى لإشعال فتيل الكفاح المسلح، وبعد كشف أمر المنظمة، تريث منضاليها فترة، لكنهم سرعان ما عادوا بقوة الى الساحة النضالية.[1]

وعليه يمكن القول أن المنظمة الخاصة كان لها دورا محوريا في التحضير للثورة التحريرية إذ كانت النواة الأولى للعمل المسلح ضد الاستعمار الفرنسي، فقد ركزت على تدريب المناضلين عسكريا، وإعدادهم لاستخدام الأسلحة ووضع الخطط القتالية، كما عملت على تأمين الأسلحة بوسائل مختلفة، سواء بالشراء أو التهريب أو الاستيلاء على مخازن المستعمر، بالإضافة الى ذلك، ساهمت في تكوين قيادات بارزة مثل: أحمد بن بلة، محمد بوضياف، وحسين آيت أحمد الذين كان لهم دور حاسم في تفجير الثورة، ورغم تفكيكها عام1950 واعتقال العديد من أعضائها إلا أنها نجحت في ترسيخ قناعة بأن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد للتحرر، وهو ما تجسد فعليا في اندلاع ثورة نوفمبر1954، حيث التحق العديد من منضاليها بجبهة التحرير الوطني وكان لهم دور فعال في قيادة الكفاح ضد الاستعمار.

المبحث الثاني: الجمهورية الفرنسية الرابعة ومواجهتها لثورة

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، دخلت فرنسا مرحلة سياسية جديدة اتسمت بعدم الاستقرار ومحاولة إعادة فرض نفوذها على مستعمراتها التي بدأت تنادي بالاستقلال، خاصة الجزائر حيث تصاعدت المطالب الوطنية بعد مجازر 08ماي1945. في هذا السياق، سعت فرنسا الى احتواء الحركة الوطنية بأساليب مختلفة بدءا من تأسيس الجمهورية الفرنسية الرابعة مرورا بإصدار قانون الجزائر الخاص عام1947، وانتخابات المجلس الجزائري 1948التي كشفت بوضوح نواياها الحقيقية في استمرار الهيمنة الاستعمارية.

[1] محمد بوداود، أسلحة الحرية، الجزائر: حرب التحرير مذكرات وشهادات، تر: فخر الدين بلدي، دار رفار، دب، 2016، ص40.

1. قيام الجمهورية الفرنسية الرابعة.

بعد هزيمة فرنسا أمام ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية، سقطت الجمهورية الثالثة، وتم الإعلان عن قيام حكومة فيشي الموالية لألمانيا بقيادة المارشال بيتان pétain، في 16جويلية1940، بعد تصويت الجمعية الوطنية الفرنسية على منحه صلاحيات واسعة وقام بيتان بتغيير شعار الجمهورية الفرنسية من" **حرية مساواة وإخاء**" الى" **العمل، الاسرة والوطن**" ومن هنا يكون بيتان قد داس على مبادئ وشعارات الثورة الفرنسية التي اندلعت عام1789.[1]

في 17جوان1940طلبت الحكومة الفرنسية برئاسة المارشال بيتان عقد هدنة مع ألمانيا والتي تم توقيعها في ريتوند في 22جوان 1940، وتلتها هدنة أخرى مع إيطاليا دخلت هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ في25 جوان بعد انتصار الجيش الألماني على الجيش الفرنسي في غضون 40 يوم فقط، ونتيجة لهذه الهزيمة أصبح ثلث فرنسا بين أيدي الالمان بينما بقيت منطقة حرة أقيمت فيها حكومة فرنسية لكنها لم تلبث سرعان ما أصبحت خاضعة للهيمنة الألمانية (إدارة حكومة الرايخ).[2]

بدأ ديغول[3] في اتصالاته ونشاطاته لمقاومة الاحتلال مستغلا إذاعةB.B.C للإطلاق نداءاته للشعب الفرنسي كما واصل اتصالاته بالقادة العسكريين المتواجدين في المستعمرات الفرنسية وفي 26 جوان 1940

---

[1] محمد شبوب، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945) دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة وهران، 2015/2014، ص112.

[2] فرانسوا جورج دريفوس وآخرون، موسوعة تاريخ أوروبا العام من 1787 حتى أيامنا، تر: حسين حيدر، ط3، عويدات للنشر، لبنان، 1995، ص430،431.

[3] ديغول: ولد في مدينة ليل الفرنسية عام1870، عين كاتب للدولة مكلفا بالدفاع الوطني خلال الحرب العالمية الثانية، أنشأ اللجنة الفرنسية للتحرير وعاد الى باريس عقبة تحريرها في 1944، وفي 1958إنتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية الخامسة توفي في 12نوفمبر1970، ينظر: صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص ص93-94.

أعلن عن تشكيل لجنة فرنسية عاملة هدفها لم شمل عناصر المقاومة الفرنسية الفارين الى بريطانيا، وأعلن عن نفسه رئيسا للفرنسيين الاحرار، ثم توجه في 27 أكتوبر 1940 بإعلانه عن إنشاء مجلس الدفاع عن فرنسا ما وراء البحار.[1]

قررت الحكومة الفرنسية إجراء الانتخابات التشريعية التي شكلت النواة الاولى لقيام الجمهورية الفرنسية الرابعة، وذلك بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والسعي لإعادة بناء النظام السياسي في فرنسا وهذا بعد انعقاد جمعيتين تأسيسيتين:

أ. **الجمعية التأسيسية الأولى:** تم إجراء الانتخابات في 21أكتوبر 1945والتي انتهت بفوز الشيوعيين والاشتراكيين بغالبية الأصوات، مما أدى إلى انتخاب شارل ديغول رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية في نوفمبر 1945، غير أن عملية إعداد دستور جديد واجهت صعوبات كبيرة بسبب اختلاف سياسة ديغول وأعضاء الجمعية.[2]

كان الجنرال ديغول يريد أن يتبع نظام الغرفتين برلمانيتين عليا وسفلة ورشيس الجمهورية يتمتع بسلطة قوية.

بينما كان أعضاء الجمعية التأسيسية فضلوا نظام الغرفة الواحدة التي يمثلها مجلس الشيوخ ورفضوا أيضا السلطة المطلقة لرئيس الجمهورية وبعد هذا الاختلاف اضطر ديغول الى تقديم استقالته في جانفي1947.[3] فانتهت الجمعية التأسيسية الأولى.

---

[1] عامر رخيلة، 08ماي 1945المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت، ص ص21،22.

[2] شارل ديغول، مذكرات الامل، ط1، تر: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص22.

[3] المصدر نفسه، ص23.

ب. **الجمعية التأسيسية الثانية:** بعد فشل الجمعية التأسيسية الأولى في صياغة دستور جديد، قررت الحكومة الفرنسية إعادة الانتخابات في 2 جوان 1946، مما أسفر عن تشكيل جمعية تأسيسية ثانية، وقد نجحت هذه الجمعية في إعداد مشروع دستور جديد يختلف جزئيا عن المشروع الأول وفي 13 أكتوبر 1946 تم عرض هذا الاستفتاء الشعبي، حيث صوت لصالحه53% من الناخبين، مما أدى الى تنبيه رسميا وإعلان قيام الجمهورية الفرنسية الرابعة، التي استمرت من 1946 الى غاية 1958.[1]

2. قانون الجزائر الخاص1947

عرف هذا القانون[2] بعدة أسماء منها القانون الأساسي، قانون الجزائر، دستور الجزائر، قانون الجزائر التنظيمي، وتمت المصادقة عليه يوم20 سبتمبر 1947من طرف البرلمان الفرنسي.[3]

وهو ذلك المشروع الإصلاحي الذي وضعته فرنسا لمواجهة الحركة الوطنية ومحاولة امتصاص غضب الشعب الجزائري الذي عان من ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة خاصة بعد مجازر 08ماي 1945 وإلهائه عن المطالبة بحقوقه الشرعية.[4]

جاء هذا القانون في عهد رئيس الجمهورية أوربال(Aurobiol x) ورئيس الحكومة Ramdier paul والحاكم العام للجزائر إيف شاتينو الذي استبدل بالحاكم العام مارشال ايدموند ناجيلان الذي عرف بتزويره

[1] André Maurois, Histoire de la France, librairies hachette, 1957, p187.

[2] الملحق رقم (02)، ص 72.

[3] محمد العربي زبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 1999، ص117.

[4] عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية، ج1، دار هومة، الجزائر، 2012، ص224.

للانتخابات وعرقلة مرشحي الحركة الوطنية وصدر هذا القانون تحت رقم 1853-47 ونوقش بشكل مطول في المجلس الوطني الفرنسي تمهيدا للإصلاحات القادمة.[1]

من أهم أسباب صدور هذا القانون هي:

- ما قامت به الإدارة الفرنسية والكولون ضد المسلمين الجزائريين خلال 8ماي 1945 حيث أرادت فرنسا من خلال هذا القانون التخفيف من وطأة جرائمها.
- الوضعية الصحية التي كان يعاني منها الشعب الجزائري خاصة في الأرياف وذلك عندما تعرضوا من نهب وسلب الامر الذي أدى انتشار الفقر والحرمان، مقابل ارتفاع مستوى معيشة الكولون فحاولت من خلاله فرض العدالة والمساواة بين الطبقتين.
- تضييق الخناق على نشاط الحركة الوطنية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية من خلال المتابعة والسجن لروادها من خلال الأحزاب وتعطيل الصحف لذا توجهت الإدارة الفرنسية نحو سياسية المرونة والاغراء من أجل استمالة الشعب الجزائري وإبعاده عن الحركة الوطنية.
- إصرار الحركة الوطنية على مطالبها التي شملت إصلاحات جذرية مست جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية.[2]
- محاولة فرنسا ربط اقتصاد الجزائر باقتصادها ربط وثيقا حتى يصبح بإمكانها استغلال ثروات بإمكانها استغلال ثروات الجزائر بطريقة شرعية.....

[1] عيسى بوقلقول، النواب المسلمون في المجلس الجزائري ودورهم في الحياة السياسية الوطنية1948-1956م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، 2020-2021، قالمة، ص35.

[2] سعد طاعة، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية في الجزائر1947-1956، ط1، دار الكوكب، الجزائر، 2012، ص50،51.

– ضعف فرنسا السياسي والعسكري نتيجة حروبها الاستعمارية في الهند الصينية والحرب العالمية الثانية الامر الذي جعلها تتبع سياسة الهدنة الاستعمارية داخل الجزائر لإنها لم تكن تملك قادة قادرين على خوض حرب جديدة.[1]

حاولت فرنسا من خلال هذا القانون خلق نموذج جديد لتمثيل الجزائريين في الهيئات الرسمية الانتخابية ولكن على مقاس الإدارة الاستعمارية، من هنا ظل القانون شبيه تماما لقرارات 1919 ومشروع بلوم فيوليت وأمرية مارس1444.[2]

احتوى قانون 20سبتمبر1947 على 12 فصلا تضمنت 60 مادة حيث تناول الفصل الأول منها نظام السياسي والفصل الثاني: الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفضل الثالث فكان حول المجلس الجزائري، أما الرابع فقد كان حول النظام التشريعي وتضمن الفصل الخامس الميزانية، وبالنسبة للفصل السادس فكان حول الحكومة الجزائرية والسابع حول السلطات القضائية في الجزائر، أما الفصل الثامن فقد تحدث عن تمثيل فرنسا في الجزائر وكان التاسع النظام الإداري والفصل العاشر حول الهيئات المحلية أما الفصلين الحادي عشر و الثان عشر فكان حول أنظمة مختلفة وانتقالية.[3]

قانون 20 سبتمبر 1974 الذي سنته فرنسا بهدف تحسين أوضاع الجزائر الداخلية ما هو الا قانون إدماجي اغرائيا لإنه كان يسعى الى دمج الجزائر في فرنسا وذلك ما جاء في جميع مواده التي كانت جلها تخدم مصالح فرنسا على الرغم من شكله الذي يوحي بخدمة مصالح الجزائريين لكن المضمون شيء أخر.[4]

---

[1] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009، ص346.

[2] سعد طاعة المرجع السابق، ص52.

[3] المرجع نفسه، ص52.

[4] يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري.

في المادة الأولى من هذا القانون يعترف بالجزائر كدولة مستقلة ولا بالشعب الجزائري وهذا ما لم تقبله الحركة الوطنية والشعب الجزائري على حد سواء.[1]

بالنسبة للمادة الثانية تؤكد على أن الجزائر قطر مشترك في دائرة الاتحاد الفرنسي أي أن فرنسا لا تعترف بالاستقلال الجزائري بل إلحاقها كمستعمرة فرنسية على الرغم من مطالبة الفدراليين بإعطاء الحرية الشخصية الذاتية للجزائر.[2]

المادة الرابعة اعترفت بحق المرأة في المشاركة الانتخابات غرضه قطع الطريق على مرشحي الحركة الوطنية خوفا من ازدياد عددهم في البرلمان الفرنسي

المادة الحادي عشر نصت على أن المجلس الجزائري يكون مناصفة بين الجزائريين والأوروبيين أي 60 ممثلا من الهيئة الأولى التي يمثلها الأوروبيين و60ممثلا عن الهيئة الثانية التي يمثلها الجزائريين أي بمجموع 120نائب....

ومن هنا نستنتج أن قانون 20سبتمبر 1947 الذي أقرته الإدارة الفرنسية ما هو إلا حبر على ورق وأن الإدارة الفرنسية لم يكن لديها يوما نية تقديم إصلاحات من شأنها أن تحسن وضع الجزائريين لأن هذه المواد لم تطبق على أرض الواقع بل بقيت مرسومة على صفحات القانون فقط.[3]

كما كان لهذا القانون أثار وانعكاسات واضحة على مسار الحركة الوطنية ويمكن تلخيص مواقف مختلف تشكيلات الحركة الوطنية في:

---

[1] أحمد مهساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى الى الثورة المسلحة، تر: حاج مسعود، دار القصبة، الجزائر، 2003، ص59.

[2] سعد طاعة، المرجع السابق، ص59.

[3] عيسى بوقلقول، المرجع السابق، ص82.

أ. موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

تمثل موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على أفكاره الجديدة التي طرحت في برنامجه بعد 1946م حيث دعا الى تكوين فيدرالية متحدة مع فرنسا مع منح للجزائريين استقلالهم [1]، تم إقرار قانون 20سيبتمبر في غياب المنتخبين المسلمين لشعب الجزائري ودون أي اعتبار لتطلعات الشعب.[2]

رفض الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مضمون هذا القانون معتبرا أنه خطوة نحو فرض الادماج التدريجي في الدولة الفرنسية، وهو ما يتناقض مع مطالبه بالاستقلال التام لدولة جزائرية تتمتع بجميع صلاحياتها واعتبر الحزب أن هذه الإصلاحات السياسية والإدارية تمثل خرقا جديدا لحقوق الشعب الجزائري، كما اعتبر أن ما جاء به القانون دليل واضح على رفض الحكومة الفرنسية لفكرة انشاء حكومة جزائرية مستقلة ومن هنا أعلن الحزب عن معارضته له ودعا الى إلغائه وعدم تطبيقه. [3]

كما أن مشاركة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في المناقشات والانتخابات لعام 1947م لا يعني أن الحركة تخلت عن مبادئها الأساسية فكانت هذه المشاركة وسيلة وليست غاية لتعريف بالقضية الجزائرية، وكذا من أجل توسيع حضورها في الداخل والخارج، ويتضح أن تصريحهم منذ البداية لا يعترفون بالقوانين الفرنسية وطالبوا بالاستقلال التام في نفس الوقت كانوا منددين بالسياسة الفرنسية المتبعة بالجزائر منذ الاحتلال سنة 1830م، مشاهرين بالممارسات القمعية التي تقوم بها الإدارة الفرنسية.[4]

---

[1] سعد طاعة، المرجع نفسه، ص88.

[2] المرجع نفسه، ص82.

[3] عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري لثورة1954-1962، دار البصائر الجديدة للنشر، الجزائر، 2013، ص127.

[4] عيسى بوقلقول، المرجع السابق، ص56،57.

كذلك مارس هذا الحزب نشاطا كبيرا خارج المجلس الوطني الفرنسي لاظهار مواقفه انتجاه القانون الأساسي تمثل في النقاط التالية:

1- أن حركة انتصار الحريات الديمقراطية تذكر باسم الشعب الجزائري على البرلمان الفرنسي أن يقرر مصيره.

2- تطالب بإعطاء الشعب الجزائري مبدأ اختيار دستوره بكل حرية.

3- القيام بدعاية واسعة وبصوت رفيع الحركة تنادي الجماهير الجزائرية أن تقوم ضد الدستور الذي حتم عليها دون أن تستشار مسبقا في قبوله.[1]

كما ذكر يوسف بن خدة في كتابه أول نوفمبر أن حزب حركة الانتصار مانع لهذا القانون لأنه لا يعبر بصدق عن المطالب الحقيقية لشعب الجزائري.[2]

ب. موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائري:

لقد كان موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين اتجاه هذا القانون واضح للعيان حيث تجسد في تصريح البشير الابراهيمي وهو أحد أعضاء الجمعية حيث قال: "إن الأحزاب الفرنسية من اليمين الى اليسار شأنها الاختلاف في كل شيء، اتفقت على افتقارنا وعدم المبالاة بها في كل شيء يخصنا وهو الجزائر، فوضع حزب للجزائر قانون بنا أصوله وفروعه على ما يوافق حزبه لا على ما يوافق مصلحة الجزائر ورغبة أهلها، كان الوطن موات وأهله أموات، وكان تسعة ملايين مسلما كلهم قاصرون يتحكم في مصالحهم الاوصياء والقضاة وليس فيهم رجل رشيد.. ولد هذا القانون الابتر الذي أنتم ومجالسكم من ثمراته ".[3]

[1] سعد طاعة، المرجع السابق، ص85،86.

[2] يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص165.

[3] عيسى بوقلقول، المرجع السابق، ص57،58.

رفضت الجمعية هذا القانون الأساسي لأنه لم يلب مطالبها الاساسية، وفي مقدمتها ترسيم اللغة العربية التي وضعها في الدرجة الثانية، كما لم يحقق مطلبها المتعلق بفصل الدين عن الدولة، إذ ترك المجلس الجزائري الفصل فيه.[1]

بالإضافة الى ذلك ذكر الشيخ البشير الابراهيمي بخصوص هذا القانون قائلا: "فوجدنا هذا الوليد الناقض الذي يسمونه الدستور الجزائري لم يشرع جديدا ولم يزرع مفيدا، ولم يزد على ان نقل هذه القضية من ميدان الى ميدان ومن يد الى يد نقلها من فرنسا الى الجزائر، ومن برلمان يسطر على الافراد".[2]

ج. موقف الحزب الشيوعي:

وجه الحزب الشيوعي الجزائري مبدئيا على قانون 20 سبتمبر 1947 نظرا لتضمنه بعض المواد التي تتماشى مع توجهاته لكنه أبدى تحفظه بشأن القضايا التي تتقاطع مع مطالب الحركة الوطنية مثل: مسألة اللغة العربية وفصل الدين عن الدولة. حيث صرح عمر أوزقان[3] رئيس الحزب، عقب المؤتمر الرابع للحزب بأن القانون الاساسي يمثل فرصة قد تساهم في تحرير الجزائر من النظام الاستعماري، في إشارة الى إمكانية استغلاله لتحقيق بعض المكاسب السياسية لصالح الجزائريين.

[1] أحمد مريوش، دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحركة الوطنية ما بين 1931-1952، مجلة الرؤية، العدد2، السنة الأولى، الجزائر، 1996، ص109.

[2] محمد البشير الابراهيمي، اثار محمد البشير الابراهيمي، ج1، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص109.

[3] عمار اوزقان: ولد في 07 مارس 1910 بمنطقة القبائل، اشتغل منذ طفولته بيع الجرائد، وأسس فيها فرعا نقابيا سنة1927م، ليبدأ بمزاولة نشاطه السياسي، حيث التحق بالحزب الشيوعي الجزائري وأصبح كاتبا للمؤتمر1943م، انتخب سنة1937بالعضو البلدي وفيه تقرب من جمعية العلماء وساهم في تحرير جريدة الشهاب، انظر: محمد الشريف ولد حسن، من المقاومة الى الحرب من أجل الاستقلال1830-1962، دار القصبة، الجزائر،2010، ص45.

وفي 9 مارس 1947نشرت جريدة liberté لسان حال الحزب الشيوعي، موافقتها على مشروع قانون الجزائر الذي أعده الحزب، لكنها في الوقت نفسه عبرت عن رفضها للكفاح من أجل الحرية.[1]

انقسم الحزب الشيوعي الجزائري اتجاه القانون الأساسي الى مرحلتين:

المرحلة الأولى: الممتدة من 1947الى 1951 تجسد رأيه اثناءها في الدفاع عن المكتسبات التي حققها من خلال القانون "ينتخب مجلس جزائري عن طريق الانتخاب العام من طرف هيئتين انتخابيتين بالتساوي ينتخب هذا المجلس مكلفا باختصاصات محددة فهو يمارس السلطة التشريعية بمعنى الوظيفة فيما يتعلق بالمسائل الداخلية.

المرحلة الثانية: الا ان موقف الحزب الشيوعي الجزائري من القانون الأساسي والمجلس الجزائري شهد تغييرا بعد عام 1951، حيث أصبح أكثر ميلا لدعم الوطنيين.[2]

كما ذكر الشاذلي بن جديد في مذكراته أنه شارك في انتخابات عام 1947 التي جرت عقب مصادقة البرلمان الفرنسي على القانون الأساسي للجزائر، غير أنه واجه رفضا من جميع الأحزاب الوطنية، ما يعكس طبيعة التوجهات السياسية آنذاك، حيث رفضت القوى الوطنية هذا القانون باعتباره محاولة فرنسية لاحتواء المطالب الجزائرية دون تحقيق استقلال حقيقي.[3]

3. انتخابات المجلس الجزائري:

جرت انتخابات نواب المجلس الجزائري على مرحلتين، الأولى يوم 11أفريل 1948، والثانية بعدها بأسبوع يوم 11من نفس الشهر، شارك فيها ممثلو الهيئة الأولى وهم الأوروبيون، الى جانب ممثلو الهيئة

[1] محمد لعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة، الجزائر، 2009م، ص82.

[2] سعد طاعة، المرجع السابق، ص ص102،103.

[3] الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1929، ص48.

الثانية، وهم المسلمون الجزائريون، وقد انقسم هؤلاء الى كتلتين بارزتين: الكتلة الوطنية التي ضمت أعضاء من حركة انتصار الحريات الديمقراطية وبعض عناصر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وكتلة أخرى سميت بكتلة المستقلين الاحرار وهم أشخاص لا ينتمون الى أي حزب سياسي رسمي وكانوا يمثلون توجهات مستقلة.[1]

كما ضم المجلس النيابي 120 عضوا 60 منهم أوروبي و60 جزائري من بين هؤلاء بإمكان الجزائريين اختيار 15 عضوا لتمثيلهم في البرلمان الفرنسي.[2]

كان من المقرر اجراء هذه الانتخابات يوم 15 جانفي 1948 فسبب تأخر الاجراء هو تأخر تعيين الحاكم العام الجديد "ناجيلان" من قبل الحكومة الفرنسية ليكون تاريخ 4 افريل 1948 هو تاريخ إجرائها فعليا.[3]حيث جرت العملية الانتخابية في جو مشحون بالتوتر، طغت عليه مظاهر القمع والتضييق، تخللتها مداهمات الشرطة واحتجزت العديد من مناضلي الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية في مختلف مناطق الجزائر كما تم حجز كل وسائل الدعاية كالجرائد والمنشورات ومنع معظم التجمعات السياسية، مما أفقد الانتخابات طابعها التعددي و الحر وكنتيجة لهذا القمع تم توقيف 32مرشحا من أصل 59 كانوا يمثلون الحزب وصدرت في حقهم أحكام بالسجن والغرامات المالية.[4]

[1] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 1022،1023.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص315.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص316.

[4] أحمد مهساس، المصدر السابق، ص317.

قام الحاكم العام "نايجلان" بعمليات تزوير ومحاولة الحركة لتفادي هذا التزوير كانت بإصدار تعليمات لمنضاليها باستعمال جميع الوسائل لمنع إجراءات الإدارة التعسفية، كما أعطت التعليمات لمناضلي المنظمة الخاصة بإحراق الصناديق في حالة منع الناخبين من اختيار ممثليهم بحرية.[1]

في الدور الثاني من الانتخابات انسحب مرشحو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي لصالح مرشحي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية غير ان الإدارة الفرنسية كثفت من ضغوطها واستعانت بالجيش الذي احتل المدن وضواحيها، مما أدى الى فراغ مكاتب الاقتراع وفي نهاية اليوم أعلنت نتائج مفبركة لصالح مرشح الإدارة، حيث نال 30.000 صوت مقابل لاشي لمرشح الحركة، وقد كتب الحاكم العام ناجيلان في جريدة "ليكو دالجي" أن الجزائريين عليهم أن يكونوا فرنسيين وينتموا للفرنسة، فالسخرية لا تقتل وهو تصريح يعكس ازدراء الإدارة الاستعمارية لتطلعات الشعب الجزائري، وقد اثرت هذه الأوضاع القمعية في معنويات المناضلين، كما حدث مع المناضل عسلة حسين ،الذي عانى من المرض و الملاحقة الأمنية واضطر الى التخفي، رغم مشاركته الفعالة في التنظيم السياسي و النضال الوطني، الى غاية بعث حزب الشعب الجزائري سنة 1950 من خلال جهود تنظيمية كبيرة شملت مختلف البلديات.[2]

وهكذا يتضح من خلال ما سبق ان انتخابات المجلس الجزائري كانت بمثابة نموذج صارخ لتلاعب بالإرادة الشعبية، وهو ما ساهم في ترسيخ القناعة لدى الحركة الوطنية بأن طريق النضال السياسي قد استنفذ وأن الكفاح المسلح بات ضرورة حتمية لتحقيق الاستقلال.

[1] محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص162.

[2] محمد عبدون، شهادة مناضل من الحركة الوطنية، منشورات دحلب، الجزائر، 2013، ص93،94.

الفصل الثاني: المنطقة التاريخية الثانية 1954-1955م

تناول هذا الفصل دراسة المنطقة التاريخية الثانية (الشمال القسنطيني) من خلال التطرق الى موقعها الجغرافي الاستراتيجي، الذي جعلها ساحة مهمة للأحداث والعمليات العسكرية التي شهدتها مع تسليط الضوء على أبرز القادة الذين تركوا بصمتهم في المسار الثوري.

المبحث الأول: التعريف بالمنطقة التاريخية الثانية.

لم تكن حدود المنطقة التاريخية الثانية (الشمال القسنطيني)[1] محدودة بدقة خلال السنتين الأوليتين للثورة وان النواحي لم تكن مدققة[2]،ويذكر محمد بوضياف أحد مفجري الثورة ان المنطقة كانت تمتد شرقا من الحدود التونسية حيث كانت تعرف بمنطقة سوق أهراس بينما يحدها جنوبا المنطقة الأولى (الاوراس) وغربا المنطقة الثالثة (القبائل) وشمالا البحر الأبيض المتوسط[3].

تشمل المنطقة المدن قسنطينة، سكيكدة، ميلة، جيجل، وعنابة وضواحيها وهي تقريبا نفس النطاق الجغرافي الذي كان يندرج ضمن مقاطعة قسنطينة خلال نشاط المنظمة الخاصة، ومن خلال التمعن في خريطة هذه المنطقة يتضح مدى شاسعتها حيث اعتمد تحديد معالمها على المدن الكبرى وكانت قسنطينة تمثل مركزها الرئيسي ونقطة انطلاقها نظرا لثقلها النضالي وموقعها الاستراتيجي[4].

تميزت المنطقة التاريخية الثانية بكثافة سكانية مرتفعة خاصة في الأرياف التي كانت معاقل أساسية لنشاط الثوري، في حين شهدت المدن الكبرى مثل: قالمة، عنابة، قسنطينة تركيبة مختلطة بين الجزائريين

[1] الملحق رقم (03)، ص 92.

[2] ادريس لعبيدي، التنظيم الساسي والإداري والعسكري للثورة التحريرية الجزائرية في الولاية الثانية (1962/1954)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم التاريخ، كلية الادب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة،2019/2018م، ص72.

[3] محمد بوضياف، المصدر السابق، ص68.

[4] الأخضر جودي بوالطمين، لمحات من ثورة الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص43.

والأوروبيين، وقد انعكس هذا التوزيع السكاني على طبيعة العمل الثوري حيث كانت الأرياف حاضنة للمجاهدين وقواعد الامداد بينما شكلت المدن مراكز لنشاط الفدائي والعمل السياسي[1].

تضم المنطقة مناخ البحر الأبيض المتوسط، خاصة في المنطق الشمالية، ويتميز هذا المناخ بفصلين رئيسيين، فصل الشتاء دافئ وممطر وطويل نسبيا، وفصل الصيف الذي يتسم بالحرارة والجفاف، كما تعرف المناطق الساحلية والتلية هبوب رياح رطبة وساخنة خلال مختلف فصول السنة، مما يساهم أحيانا في تخفيف حدة الجفاف خاصة في فترة الصيف، مما يؤثر على التوازن الحراري والرطوبة في الاقليم[2].

تمتاز منطقة الشمال القسنطيني التي ستتحول لاحقا الى ولاية ضمن التقسيم الذي أقره مؤتمر الصومام في20أوت 1956م بطبيعتها الجغرافية الوعرة وغابتها الكثيفة الممتدة عبر سلاسلها الجبلية، وتغطي هذه الغابات أشجار الفلين والبلوط والسنديان الى جانب أنواع أخرى من الأشجار المثمرة والمتنوعة، مما يمنحها طابعا طبيعيا حصينا، كما تتخللها أودية عميقة خاصة في نواحي جيجل والميلية وصولا الى القالة ما يجعل منها مسرحا ملائما لخوض المعارك وبيئة مثالية لشن حرب الكمائن الاستنزافية ضد قوات الاحتلال الفرنسي[3].

المبحث الثاني: التحضيرات التي سبقت اندلاع الثورة في المنطقة التاريخية الثانية

لم تكن ثورة اول نوفمبر1954 حدثا مفاجئا او معزولا عن السياق التاريخي الذي سبقها، بل جاءت كنتيجة طبيعية لمسار طويل من النضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، كما شكل نقطة تحول استراتيجية

[1] ادريس لعبيدي، المرجع السابق، ص 72-73.

[2] يسرى الجوهري، جغرافية المغرب العربي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، دب،1999، ص161.

[3] امال شلبي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1956/1954)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2006/2005، ص375.

انهت حالة الجمود التي عاشتها الحركة الوطنية وفتحت أمامها أفاق جديدة، وطرق نضال صحيحة ومن هذا لابد من التوقف عند أبرز محطات النضال الوطني التي مهدت لاندلاع الثورة[1].

شكلت أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية محطة مفصلة في تاريخ العمل السياسي الجزائري، ما دفع التيار الثوري الى رفض موقف المتفرج اتجاه الازمة والانقسام، حيث بادر هذا التيار بتأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل (C R U A) سعيا الى إعادة لم الصفوف وتوحيد الجهود حول مشروع ثوري خالص، وقد كانت لهذه اللجنة أدوار حاسمة تمثلت في عقد اجتماعات مصيرية، أبرزها اجتماع22 واجتماع القادة الستة[2].

عقد اجتماع ال 22 في بداية شهر جوان1954بـ "كلوسالمبي" في منزل المناضل" الياس دريش"، تحت اشراف منظمي الاجتماع محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط وتشير بعض الشهادات الى ان بوضياف شرع قبل هذا الاجتماع بربط الاتصال ببعض المناضلين الذين تربطه بهم علاقة سابقة منذ نشاطه في صفوف المنظمة الخاصة بقسنطينة ففي شهادة لمحمد مشاطي " المدعو سي براهيم" يذكر أنه التقى بمحمد بوضياف في ربيع سنة 1954 بـ " الهافمة" حيث كلفه هذا الأخير بإعادة الاتصال بعناصر المنظمة الخاصة في مدينة قسنطينة[3].

واجتماع 23اكتوبر 1954 الذي يعد محطة حاسمة حيث تم فيه الاتفاق على إعطاء تسمية جديدة للحركة الوطنية بمكونيها السياسي والعسكري وتوحيد الصفوف وتجاوز الخلافات الحزبية، كما تم إعطاء

---

[1] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص239.

[2] نورالدين فزولة، حيمر صالح، التحضيرات العسكرية القاعدية لاندلاع الثورة الجزائرية وبداية تشكل خلايا جيش التحرير الوطني، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، ع02، م07، جامعة العربي تبسي، الجزائر،2022، ص83.

[3] محمد عباس، فرسان...الحرية شهادات تاريخية لقصة العاملة لمأساة ملوزة، دار هومة، الجزائر، 2004، ص38.

تسمية للقيادة التي ستقود الثورة تحت اسم جبهة التحرير الوطني كتنظيم سياسي في المقابل تنظيم عسكري يعرف بجيش التحرير الوطني يتولى تنفيذ العمليات المسلحة وهذا ما صرح به بوضياف قائلا:" وفي الاخير قررنا تسمية التنظيم السياسي بجبهة التحرير الوطني، والتنظيم العسكري بجيش التحرير الوطني، كما تقرر ان يكون العمل بموجب هذين التنظيمين جماعي"[1].

وقد حضر هذا الاجتماع اللجنة الستة[2]، وهم بوضياف، مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، ديدوش مراد، رابح بيطاط، كريم بلقاسم في منزل بوقشورة بحي (pointe pexade) رايس حميدو حاليا[3]، كما أعلنت اللجنة القيادية عن الشروع في تنفيذ مجموعة من الإجراءات تمهيد التفجير الثورة من أبرزها:

- إحصاء وضبط وتجميع الأسلحة التي كانت مخزنة لدى عناصر المنظمة الخاصة.
- اعداد خريطة عسكرية مرفقة بقائمة توضح أماكن تواجد مصادر المياه ومخابئ في القمم الجبلية والمناطق الوعرة مثل الغابات والاودية.
- تحديد مواقع الفرنسية الى جانب رصد أماكن وجود المسلمين والعملاء والمتعاونين مع الإدارة الفرنسية.
- في ظل اتساع رقعة العمل الثوري، وصعوبة انشاء جهاز مركزي لتسيير الثورة قررت اللجنة اعتماد مبدأ اللامركزية، ومنحت كل منطقة حرية التصرف بما يتلائم مع خصوصياتها وظروفها المحلية.

---

[1] إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954/ 1962م، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2015، ص25/28.

[2] ملحق رقم (04)، ص 93.

[3] زهير احدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1962/1954، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص.11

- أولوية الداخل على الخارج باعتبار ان القرارات المصيرية المتعلقة بالكفاح المسلح وتطوره ينبغي ان تتخذ من طرف المناضلين داخل الوطن دون الاعتماد على الخارج[1].
- تعيين محمد بوضياف منسقا عاما للحركة الثورية وتكليفه بالإشراف على تنفيذ القرارات المتفق عليها.
- اصدار بيان رسمي موجه للرأي العام الجزائري والدولي يعلن عن انطلاق الثورة ويعرف بأهدافها السياسية والعسكرية، ويعلن في الوقت ذاته عن ميلاد جبهة التحرير الوطني كإطار موحد لقيادة الكفاح التحرري، وقد عرف هذا البيان فيما بعد بنداء أول نوفمبر.
- ترك حرية تحديد الأهداف العسكرية التي تستهدف ليلة اندلاع الثورة لقادة المناطق بالاستعانة من النواب والمساعدين في هذا الشأن، مع التأكيد على ان هذه العمليات يجب ان تهدف الى تحقيق غايتين أساسيتين:

❖ الإعلان الفعلي عن اندلاع الثورة في جميع انحاء الوطن.

❖ جمع ما يمكن من السلاح في ظل الارتباك الذي قد يصيب السلطات الفرنسية خلال اللحظات الأولى للعمليات[2].

كما تقسيم البلاد الى:

- المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة) بقيادة مصطفى بن بولعيد ونائبها لبشير الشيحاني.
- المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) بقيادة ديدوش مراد نائبه زيغود يوسف.
- المنطقة الثالثة (القبائل) بقيادة كريم بالقاسم نائبه عمر او عمران.

[1] الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية،1958/1954، غرناطة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص، ص87/86.

[2] زهير احدادن، المرجع السابق، ص12.

- المنطقة الرابعة (العاصمة وضواحيها) بقيادة رابح بيطاط نائبه سويداني بوجمعة.
- المنطقة الخامسة (القطاع الوهراني) بقيادة محمد العربي بن مهيدي نائبه عبد الحفيظ بوصوف[1].

وفي سياق التحضيرات نفسها، قرر أعضاء لجنة الستة اعداد وثيقة موجزة توجه الى الشعب الجزائري كله، تدعوه فيها الى الاستعداد والانخراط في الكفاح المسلح، وقد حملت هذه الوثيقة عنوان "بيان أول نوفمبر" وتضمنت الأسباب التي أدت الى اللجوء الى العمل المسلح، بالإضافة الى الأهداف المسطرة والوسائل المعتمدة والشروط اللازمة لانجاح الثورة، وقد أوكلت اللجنة مهمة تحرير البيان الى كل من ديدوش مراد، محمد بوضياف على ان ينشر لاحقا في شكل منشور يوزع على أوسع نطاق[2].

المبحث الثالث: اندلاع الثورة في المنطقة التاريخية الثانية.

لم يكن بإمكان القائد ديدوش مراد الذي التحق بالمنطقة الثانية قبل أيام قليلة فقط من اندلاع الثورة، ان يعوض النقص الكبير في الاستعدادات الخاصة بالعمل المسلح، وهو ما ظهر بوضوح في اغلب نواحي المنطقة الممتدة من القالة وعنابة شرقا، الى ميلة وجيجل غربا، ومن الشريط الساحلي شمالا الى مشارف الصحراء جنوبا، فقد عانت المنطقة من ضعف كبير في التسلح والتنظيم، وحتى في تجنيد المناضلين ضمن الأفواج الأولى التي ستشكل فيما بعد نواة جيش التحرير الوطني في الشمال القسنطيني، كما بقيت قسنطينة عاصمة الإقليم على الهامش خلال انطلاق الثورة في أول نوفمبر 1954 بسبب تراجع ممثليها الذين شاركوا

[1] سعدي مزيان، جيش التحرير الوطني: تطوره ومعالم من استراتيجية العسكرية (1954/1958م)، المدرسة العليا العسكرية للإعلام والاتصال، سيدي فرج، الجزائر، ص164/165.

[2] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013، ص193.

في اجتماع لجنة ال22 [1]عن المبادرة بتفجير الثورة، وذلك بسبب خلافات حصلت بينهم وبين عناصر لجنة الخمسة[2].

كانت منطقة الاوراس تعاني من نقص ملحوظا في السلاح والذخيرة حيث ان الوضع كان أسوء بكثير من المنطقة الثانية، وفي هذا السياق يشير المجاهد الطاهر زبيري الى ان منطقة سوق اهراس شهدت أزمة كبيرة في السلاح والذخيرة على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها باجي مختار[3] لتدارك هذا الوضع، بناء على ذلك، اتسمت العمليات العسكرية الأولى بطابع هجومي يعتمد على عنصر المفاجأة، مع تجنب الوجهات المباشرة مع العدو الا في الحالات الاضطرارية في هذا الاطار، ركزت جهود الافواج المسلحة في المنطقة الثانية على البحث عن مصادر للتموين بالسلاح وبناء شبكة من الاتصالات مع الافواج في المناطق الأخرى، وهو نفس المنحنى الذي اتبعته العمليات العسكرية الأولى التي قام بها باجي مختار في ناحية سوق أهراس يوم 02 نوفمبر1954، حيث دمر جسر في عين سيمور ثم تلتها عملية منجم الناظور يوم 06 نوفمبر1954، التي استهدفت حراس المنجم وسبعة منازل يقطنها فرنسيون، وتمكن فوج باجي مختار من غنم ثمانية بنادق وسبع مائة خرطوشة بالإضافة الى مبلغ قدر بـ 450 ألف فرنك قديم[4].

---

[1] الملحق رقم (05)، ص 94.

[2] الطاهر جبلي، الواقع العسكري للثورة الجزائرية في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)1954-1962، قسم التاريخ، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، ص62.

[3] باجي مختار: ولد يوم17أفريل 1919 بمدينة عنابة، نشأ في سوق أهراس، انضم للحزب الشعب ثم المنظمة الخاصة ليصبح مسؤولا بسوق اهراس وضواحيها، بعد 18 يوم من اندلاع الثورة خاض معركة دامية فسقط شهيدا فيها، (أنظر: عبد السلام كمون، مجموعة الاثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة الجزائرية1954، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور، قسم العلوم الإنسانية، جامعة ادرار، 2012-2013، ص 66/65.

[4] الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجيستيكي لثورة التحريرية (1962/1954م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2009/2008م، ص102.

أوليت مسألة التنظيم في المنطقة الثانية بأهمية كبيرة، اذ كان للنواة الأولى للثورة دوربارز في دفع وتيرة العمل الثوري، خاصة مع تزايد الرغبة في التطويع والانخراط في الصفوف الثورة، وقد شكل هذا الواقع دافعا قويا للبحث عن حلول تنظيمية فعالة تفتح المجال أمام الجميع للمشاركة وتعطي الفرص للمؤهلين منهم، وفي هذا الصدد يقول علي كافي:"...كان الجندي من جيش التحرير الوطني يستمع مع أفراد الدشرة، وسيمع منهم أكثر وقد يدوم ذلك يوم أو ثلاثة، وعندما تتضح له الرؤية يتم اختيارهم من بين الذين هم أكثر استعدادا...ومن الأهداف الأساسية التي كانت تسعى لها قيادة المنطقة وهو وضع الأسس القوية لنظام هيكلي يصمد مستقبلا..."[1].

كما شرعت المنطقة كغيرها من المناطق في تنظيم خلايا جيش التحرير الوطني معتمدة في ذلك على المناضلين الحياديين من حزب الشعب الجزائري[2].

كان ديدوش مراد قائد للمنطقة التاريخية الثانية (الشمال القسنطيني) والتي قسمت بدورها الى عدة أقسام من أبرزها:

- سمندو: تحت قيادة زيغود يوسف.
- ميلة والقل: تحت قيادة بن طوبال.
- عنابة والقالة: بقيادة مصطفى بن عودة.

[1] ادريس لعبيدي، التنظيم السياسي والإداري والعسكري في الولاية التاريخية الثانية 1962/1954م، المجالس الشعبية نموذجا، جامعة شاذلي بن جديد، الطارف، ص08.

[2] علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1962/1946م، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص69.

- كما عين باجي مختار قائدا على الناحية الأولى التابعة للمنطقة الثانية والتي كانت تشمل (بوشقوف، سوق أهراس، وبني صالح)[1].

مع انطلاقة الثورة التحريرية في فجر الأول من نوفمبر 1954 شهدت المنطقة التاريخية الثانية عمليات عسكرية شارك فيها قرابة 200 مناضل موزعين على عدة أماكن تمتد من شرق جيجل الى عنابة، مع امتداد النشاط الثوري جنوبا ليشمل مدينة قسنطينة وقد ركزت هذه العمليات على أهداف استراتيجية تابعة للسلطات الاستعمارية حيث استهدفت الثكنات العسكرية والمراكز الأمنية والإدارية والمنشأت الاقتصادية الى جانب تخريب أعمدة الهاتف والكهرباء واحراق المزارع الاستيطانية[2].

تعتبر العمليات الأولى التي شهدتها المنطقة من أبرز الأعمال الفدائية في بدايات الثورة حيث قادها باجي مختار، وقد تمثلت في تفجير قطار كان قادما من عنابة متجها نحو الونزة، أسفرت هذه العملية عن اشتباك مباشر بين مجموعة باجي مختار وقوات الاحتلال الفرنسي، استشهد على أثرها باجي مختار بالقرب من منطقة بني صالح، كما سقط عدد من رفاقه شهداء وأسر البعض الأخر من طرف القوات الاستعمارية، نجى منهم الا المجاهد عبد الله نواورية الذي كان مكلف بنقل الأخبار داخل المنطقة[3].

وحسب الذي قدمه زيغود يوسف خلال جلسات مؤتمر الصومام فان عدد المجاهدين في منطقة الشمال القسنطيني عند انطلاق الثورة لم يتجاوز 100 رجل لم يكن بحوزتهم سوى 13 قطعة سلاح دون تقديم تفصيل دقيق حول توزيعهم عبر المناطق[4]، كما اثبتت دحوجربال هذه الوضعية الصعبة بالإشارة الى ان

---

[1] الطاهر سعيدني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص32.

[2] زهير احدادن، المرجع السابق، ص15.

[3] الطاهر سعيدني، المصدر السابق، ص32.

[4] محمد لحسن ازغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956/1962م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص123.

ديدوش مراد لم يكن يملك سوى 35 رجلا في مركز قيادة المنطقة الثانية (عزابة، ميلة، عين الكرمة، فج مزالة، الطاهير) بينما لم يكن تحت امرة بن عودة في عنابة سوى 3 رجال فقط، وزيغود يقود 27 مجاهدا في (سكيكدة، قسنطينة) وبن طوبال تولى قيادة مجموعة تتكون من 13 مجاهدا وقد قسمت بين هاتين القيادتين 32 قطعة سلاح[1].

لقد اعتمدت المنطقة الثانية في بداية اندلاع الثورة التحريرية على مصادر متنوعة لتوفير الأسلحة، تمثلت هذه المصادر على النحو التالي:

أولا: الأسلحة التي كانت بحوزة المواطنين سواء تلك المسجلة لدى المصالح الإدارية الفرنسية أو غير مسجلة.

ثانيا: الأسلحة التي خلفت عن الحرب العالمية الثانية، رغم ان أغلبها كان غير صالح للاستعمال.

ثالثا: تمثلت في تنفيذ هجمات خاطفة ونصب الكمائن المحكمة بهدف الاستلاء على الأسلحة من المواقع الفرنسية[2].

بعد استشهاد باجي مختار حدثت عدة معارك أخرى هامة تمثلت في معركة بوحمرة سنة 1955، والتي قادها المجاهد جبار عمار وقد أسفرت هذه المعركة عن استلاء المجاهدين على كمية معتبرة من الأسلحة، كان من أبرزها مدفع رشاش من نوع (FM 24.29) وهو أول مدفع من هذا النوع يقع في أيدي الثوار الى

[1] Daho Djerbel, le1 novmbre1954 élèvement et sa portée in la nuit rebelle, édition la tribun, 2004, Alger, p127/128.

[2] المنظمة الوطنية للمجاهدين المكتب الولائي قالمة، توثيق وشهادات حية عن دور قوافل جيش التحرير الوطني، د ب، د س، ص70.

جانب ست بنادق وأربع رشاشات، وجهازين للارسال والاستقبال من صنع أمريكي، مما ساهم في تعزيز القدرات القتالية للمنطقة[1].

المبحث الرابع: قادة المنطقة التاريخية الثانية من 1954 الى 1956م.

تميزت المنطقة التاريخية الثانية بوجود قادة بارزين تركوا بصماتهم في مسار الكفاح الوطني، ويعد كل من ديدوش مراد وزيغود يوسف من أبرز القيادات التي ساهمت في رسم ملامح العمل الثوري في هذه المنطقة سواء من حيث التخطيط أو التنفيذ الميداني، لذلك تناول المبحث سيرتهما النضالية ودورهما في تأطير الكفاح المسلح، مع تسليط الضوء على اسهاماتهما في قيادة منطقة الشمال القسنطيني.

أولا: ديدوش مراد: من 1954/11/01م الى 1955/01/18م.

ولد ديدوش مراد المدعو سي عبد القادر، يوم 14 جويلية 1927 وهو التاريخ الذي يصادف ذكرى اندلاع الثورة الفرنسية عام 1789م في حي "لارودوت(la Redoute)" الذي يعرف اليوم باسم "المرادية" تخليدا لذكراه واعترفا بتضحياته، تعود أصول عائلته الى منطقة أزفون الساحلية الواقعة بولاية تيزي وزو، وكان أصغر أفراد أسرته، حيث نشأ في كنف عائلة متواضعة غرست فيه مبادى الوطنية والالتزام بقضايا الشعب الجزائري[2].

تلقى تعليمه الأول في الكتاب حيث حفظ القران الكريم، ثم التحق بالمدرسة الفرنسية في سن السادسة وتحصل على الشهادة الابتدائية عام 1939، ثم الشهدات الاهلية سنة 1943، تميز بذكائه اللافت وقد

[1] الطاهر جبلي، الواقع العسكري الثورة الجزائرية في المنطقة الثانية 1962/1954، المرجع السابق، ص63.

[2] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين من شهداء أول نوفمبر 1962/1954م، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص326.

تميز خلال مساره الدراسي بذكاء لافت ما أثار قلق السلطات الاستعمارية التي رأت فيه بوادر وعي وطني مبكر فقامت بطرده من المدرسة[1].

انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري(P.P.A) سنة 1942[2] ونظرا لإيمانه العميق بأهمية التعليم في بعث الوعي الوطني، قام ببناء المدارس بأمواله الخاصة، كما ساهم في تأسيس الكشافة الإسلامية الجزائرية التي كانت تؤدي دور كبير في غرس القيم الوطنية والدينية التي تجعل من الطفل الجزائري رجلا قادرا على مواجهة الاستعمار[3].

وقد شارك في مظاهرات 8ماي 1945 ولعب فيها دورا بارزا باعتبارها محطة نضالية مناهضة للاستعمار الفرنسي[4]، تجسد ذلك من خلال انخراطه في اللجنة المركزية للشباب، وهو تنظيم شبابي تابع لحزب الشعب الجزائري كان ينشط في مختلف أنحاء العاصمة، ويعني بأطير الشباب سياسيا ووطنيا[5].

إثر تأسيس المنظمة الخاصة، برز ديدوش مراد كأحد أعضائها البارزين الذين سخروا جهودهم في سبيل التحظير للكفاح المسلح، وبعد حل المنظمة سنة 1950م، لم يتراجع عن نشاطه الثوري، بل واصل نضاله ضمن مجموعة من العناصر المخلصة حيث كلف رفقة كل من مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، بإنشاء ورشات لصناعة القنابل والمتفجرات وذلك في إطار الاستعداد لانطلاق الثورة المسلحة[6].

---

[1] عبد السلام كمون، المرجع السابق، ص58/57.

[2] محمد الشريف ولد حسن، من المقاومة الى الاستقلال 1962/1930م، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص86.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص187.

[4] عاشور شرفي، القاموس الموسوعي، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص704.

[5] بشير بلاح، المرجع السابق، ص179.

[6] عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، منشورات بلوتو، الجزائر، 2009، ص277.

يعدو ديدوش مراد أحد أعضاء الذين ساهموا في تشكيل النواة الأولى لاجتماع ال 22، وبعدها التحق بمنظمة الشمال القسنطيني التي كان يتولى قيادتها، حيث شرع في عقد سلسلة من الاجتماعات بهدف توعية المناضلين وتحفيزهم على التحلي بالشجاعة والصبر، وقد عرف نشاطه المتواصل وتنقله بين المناطق التي أشرف عليها، ما دفع رفاقه الى تلقيه بـ "الهرج" تقدير لإقدامه وشجاعته[1].

من أوائل المهام التي بادر بها ديدوش مراد بصفته قائدا للمنطقة، اتصاله بمسؤولين في حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية حيث عمل على إقناعهم بضرورة الالتحاق بالثورة المسلحة والوقوف الى جانب المجاهدين، في إطار سعيه لتوحيد الجهود الوطنية وتوسيع قاعدة الدعم الشعبي للثورة[2]، كما قام بتنفيذ عمليات هجومية ضد المواقع الاستعمارية، من بينها الهجوم على ثكنة سمندو العسكرية وبالإضافة الى عملية أخرى في منطقة الحراش والتي أسفرت عنن الاستحواذ على قطعتي سلاح وجرح أحد أفراد الحرس البلدي[3].

كان ديدوش مراد ورفاقه تحت المراقبة من قبل الجيش الاستعماري، لكن بدرجة أقل بسبب قلة تواجد القوات الاستعمارية في المنطقة وقد عانت المنطقة بأكملها من نقص في التسليح، خاصة بعد استشهاد باجي مختار قائد الناحية الشمالية الشرقية، الذي كان ديدوش مراد يعول عليه كثيرا في تأمين الأسلحة نظرا لعلاقاته مع أطراف تونسية من قبل الإعلان عن اندلاع الثورة[4].

في صباح يوم 18جوان1955، توجه ديدوش مراد رفقة مجموعة من المجاهدين الى دوار الصوادق بهدف توعية السكان وتعريفهم بحقيقة الثورة وأهدافها، في إطار مساعيه لدمج الشعب بالعمل الثوري

---

[1] عبد السلام كمون، المرجع السابق، ص59.

[2] Khaled Maamri, Mohamed Boudiaf le rêve assassine, Tholaedmins, 2006, p14/15.

[3] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، المرجع السابق، ص327.

[4] محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن 1962/1954م، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 100.

وتحفيزهم على الانخراط في الكفاح المسلح[1]، وفي هذا اليوم استشهد في منطقة واد بوكركر بالقرب من سمندو بعد ما حاصرت القوات الفرنسية في مواجهة غير متكافئة حيث عدد المجاهدين 17 بينما حوالي 1500 جندي فرنسي[2].

برحيل ديدوش مراد فقدت الثورة أحد أبرز قادتها في بداياتها، وقد شكلت تضحيته نموذجا في الفداء والعطاء من أجل الوطن.

ثانيا: زيغود يوسف: من 1955/01/18 الى 1956/09/23.

ولد زيغود يوسف سنة 1921 في بلدة كوندي السمندو ولاية سكيكدة حاليا، درس بالكتاب وبالمدرسة الفرنسية وترعرع وسط ظروف اجتماعية قاسية طبعها الفقر والحرمان، تمكن من نيل شهادة الابتدائية فاضطر الى دخول الحياة العملية مبكرا، اشتغل أولا خماس لدى أحد المستوطنين، ثم عمل حدادا هذه الظروف دفعته الى العمل الوطني، تحولت بلدة السمندو الى ملكية خاصة بالمستوطنين الأوروبيين، بينما كان سكانها الأصليون يعيشون في الفقر والتهميش، وهو ما زرع في نفسه الشعور بالظلم وشكل وعيه النضالي في وقت مبكر[3].

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص184.

[2] محمد صالح الصديق، من الخالدين الذين حملوا الواء الجهاد وحققوا معجزة النصر، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 22/21.

[3] عبد الله مقلاتي، دور الشهيد زيغود يوسف في الثورة التحريرية، مجلة العلوم الإنسانية، ع06، المركز الجامعي علي كافي، تندوف الجزائر، سبتمبر2018، ص 78.

انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري في عام 1937، واختير من طرف محمد بلوزداد لكي يكون مناضلا في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ولقد كان هذا المناضل عضوا بالمنظمة الخاصة إذ أنه يعتبر من أهم صانعي الاستقلال[1].

عقب اكتشاف المنظمة الخاصة، ألقي القبض على زيغود يوسف المدعو "سي أحمد" وزج به في سجن عنابة، حيث واجه قسوة السجن وظروفه الصعبة، غير أنه لم يمكث فيه طويلا

بفضل عبقرته في فن الحدادة التي كانت وسبيله الى الحرية، اذ تمكن سنة 1951 من صنع مفتاح من قطعة حديدية بسيطة، استغله لفتح زنزانته[2].

أمن زيغود يوسف بضرورة العمل المسلح كخيار استراتيجي لتحقيق الاستقلال الوطني، معبرا عن خيبة أمله من سياسيو الحزب الذين عجزوا عن تحويل مشروع الثورة الى فعل ميداني، وقد تقاسم مع محمد بوضياف ورفاقه فكرة الحياد والعمل على تشكيل طرف ثالث يتولى مسؤولية تفجير الثورة، كما كان زيغود حاضرا في مختلف المحطات الأساسية لتجسيد هذا المشروع، بدء من مشاركته في اجتماع ال 22 مرورا بالتحضيرات الأولية لانطلاق الثورة في منطقة سمندو، وصولا الى قيادته للمنطقة الثانية واتخاذه خطوات جريئة لتنظيم العمل الثوري بها[3].

وبعد استشهاد ديدوش مراد عين زيغود يوسف قائدا للمنطقة الثانية، حيث شرع في تنظيم وهيكلة المنطقة وقام بتعيين لخضر بن طوبال نائب عسكري[4].

---

[1] إبراهيم سلطان شيبوط، زيغود يوسف الذي عرفته، تر: قندوز عياد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، وزارة المجاهدين، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص09.

[2] محمد عباس، ثوار...عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 2004، ص195.

[3] عبد الله مقلاتي، دور الشهيد زيغود يوسف في الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص80.

[4] محمد عباس، ثوار...عظماء، المرجع السابق، ص77.

وقد سعى جاهدا الى تفعيل النشاط السياسي والعسكري للثورة، حيث عرفت مبادرته خلال هذه المرحلة بكونها محورية، لاسيما تنظيمه للهجومات 20اوت 1955 التي بعثت روحا جديدة في الثورة، وقد تميزت هذه المبادرة في تقديرها بطابع مزدوج جهوي يرتبط بالمنطقة الثانية ووطني، وهو ما أسهم في بروز زيغود يوسف كأحد القادة البارزين في الثورة التحريرية[1].

وهكذا يختتم زيغود يوسف مسيرته الثورية الحافلة بالتضحية والفداء، حيث ارتقى شهيدا يوم 23سبتمبر 1956، في حدود الساعة السابعة ونصف صباحا، بمنطقة الربوة التابعة لبلدية سيدي مزغيش بولاية سكيكدة، في قلب المنطقة الثانية، التي كانت منظمة بشكل محكم تحت اشرافه[2].

[1] عبد الله مقلاتي، دور زيغود يوسف في الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 82/81.

[2] البطل زيغود يوسف، هجومات 20 اوت 1955 عبر ولاية قالمة، جمعية الثقافة وتاريخ المعارك الكبرى للثورة التحريرية عبر ولاية قالمة، ص123.

الفصل الثالث:

هجومات الشمال القسنطيني وتطور أحداث الثورة خلال سنتي 1955و1956

عالج هذا الفصل تطور احداث الثورة الجزائرية خلال سنتي1955 و1956 التي تعتبر فترة مفصلية في مسار الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي، حيث خصصت هذا الفصل للحديث عن التحضير لهجومات الشمال القسنطيني وكذلك تسليط الضوء على مجريات هذه الاحداث، أهدافها وصداها الخارجي، ثم نتائجها على مسار الثورة بوجه عام، والمنطقة التاريخية الثانية بوجه خاص.

المبحث الأول: التحضير والاعداد للهجومات

في ظل التصعيد العسكري الفرنسي المكثف الذي تجلى في تعزيز التواجد العسكري وشن عمليات تمشيط واسعة النطاق خاصة على جبال الاوراس، وكذلك توسيع حملات الاعتقال والترحيل الكلي للسكان، واجهت المنطقة التاريخية الأولى "الاوراس" وضعا إنسانيا وامنيا بالغ الصعوبة، وامام هذا الوضع الميداني المتأزم برزت الحاجة الى تدخل استراتيجي عاجل يعيد التوازن لسير المعارك، ويخفف العبء عن المنطقة الأولى[1]، بناء على هذه المعطيات تم تنظيم هجومات 20أوت 1955،تحدث عنها علي كافي في مذكراته قائلا: أن فكرة عملية20 أوت 1955 كانت بمبادرة شخصية من طرف زيغود يوسف[2].

تم التحضير للهجومات في شهر جويلية حيث عقدت الاجتماعات الأولى لتنسيق الجهود وإبلاغ التعليمات لقادة النواحي، عقد أول اجتماع في دشرة "الزمان" على الطريق الجبلي الرابط بين سكيكدة والقل، حضر الاجتماع مسؤولي الناحية الثانية من المنطقة الثانية، وتلاه اجتماع ثاني بدوار المجاجدة، ضم الاجتماع جميع

[1] محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص45.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص77.

ضباط وجنود المنطقة الثانية[1]،ومن بين الذين حضروا اجتماع الزمان "عمار بوقلاز"[2]بمرافقة اثنين أخرين من ناحية سوق أهراس التي كانت تابعة للمنطقة الثانية تسلموا الأوامر والتعليمات من زيغود لليوم المشهود [3].

بدأ الاجتماع أشغاله يوم 23 جويلية 1955، واستمر الى غاية نهاية الشهر بمشاركة عدد من قادة المنطقة الثانية بهدف تقييم مسار الثورة وتدارس سبل تطوير العمل المسلح، وقد خصص جزء كبير من النقاش لتحليل الأوضاع الراهنة في الشمال القسنطيني وأكد زيغود يوسف خلال هذا الاجتماع على ضرورة اخراج الثورة من مأزق الذي وضعت فيه، واثبات طابعها الشامل وقوتها التنظيمية من خلال عمل نوعي يكون له صدى وطني ودولي، ومن هنا اقترح تنظيم عمليات هجومية واسعة تستهدف مدن وقرى الشمال القسنطيني على ان تنفذ في توقيت موحد، وحدد لذلك تاريخ 20اوت 1955، في خطوة تهدف الى زعزعة الوجود الاستعماري ،ويشارك فيها المجاهدون والمواطنون جنبا الى جنب وبالإمكانيات المتوفرة وقد حضره قادة النواحي والوحدات [4] ، حيث قال زيغود "يتوجب علينا بسد التطويق المفروض علينا الاختيار بين الموت بالاختناق ببطء او كسره بأي ثمن... اعتبروا أنكم عشية الأول من نوفمبر الثاني، لم يساعد الشعب الثورة بشكل كافين يجب ان يتحول العطف الذي يظهرونه لنا الى التزام تام اتجاه الثورة، ان التآخي بين الشعبين الجزائري والفرنسي ليس مجرد وهم فقط بل عامل كسر للتعبئة الشعبية ويجب إنهاء الغموض"[5].

---

[1] عمر بوضربة، هجومات 20أوت 1955بالشمال القسنطيني كما خطط لها زيغود يوسف من خلال المصادر الفرنسية جريدة l'écho d'alger أنموذجا، مجلة القرطاس، ع4، جانفي2017، ص228.

[2] عمار بوقلاز: من مواليد 1925بضواحي عنابة، أنظم للحزب الشعب الجزائري، وفي عام 1957م تم اتفاق مع اوعمران على تشكيل ولاية سوق اهراس التي حملت القاعدة الشرقية التي أصبح قائدا لها بعد الاستقلال أصبح عضو في المجلس الوطني التأسيسي ثم ملحقا عسكريا بسفارة الجزائر بليبيا توفي في 14أكتوبر1996، (أنظر: عبد الله مقلاتي، قاموس اعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، الجزائر، د ت، ص370.

[3] علي كافي، المصدر السابق، ص105.

[4] موسى تواتي، رابح عواد، هجوم 20أوت 1955، دار البعث، قسنطينة، 1992، ص13-14.

[5] وليد بوشو، دور هجومات 20اوت 1955في ترسيخ الثورة وافشال المساعي الفرنسية لوأدها، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، مج3، ع3، نوفمبر2021، ص129.

وقد تم اتخاذ القرار الحاسم بتنظيم هجوم شامل على المستعمر في قرى ومدن المنطقة الثانية، وذلك يوم 20أوت 1955على الساعة الثانية عشرة زوالا، بعد دراسة دقيقة لجميع الجوانب والامكانيات المادية والبشرية المتوفرة التي يمكن الاعتماد عليها لتنفيذ هذا الهجوم، وكان المخطط الهجومي على النحو التالي:

- تحديد الأماكن في كل ناحية للانطلاق في الهجوم، وتحديد المهام والمسؤوليات.
- توزيع المسؤوليات على الافواج قصد توفير الشروط البشرية والمادية والمعنوية لإنجاز العملية.
- تعيين أهداف الهجوم (مراكز الدرك والشرطة، ثكنات عسكرية...) وتحديد يوم الهجوم بيوم السبت 20أوت1955م عند منتصف النهار، حيث يدوم الهجوم ثلاثة أيام على فترات متقطعة[1].

حدد يوم الهجوم 20أوت 1955لأسباب نذكر منها:

- كونه يوم سبت نهية الأسبوع وبداية العطل، هذا التوقيت كان مثاليا من الناحية التكتيكية، حيث يتم خلاله تقليص النشاط الإداري والأمني، ويكون أعوان الإدارة الاستعمارية من شرطة ودرك في إجازة، ما يجعلهم اقل يقظة واستعدادا، وقد استغل المجاهدون هذا الظرف لتحقيق عنصر المفاجأة وضمان نجاح الهجوم.
- تزامن هذا اليوم مع السوق الأسبوعي في سكيكدة ومناطق أخرى، مما وفر ظروف ملائمة لتنفيذ الهجوم حيث تكون المنطقة مملؤة بالمعمرين الامر الذي سهل على عناصر جبهة التحرير الوطني التسلل والتخفي وسط الحشود والتنكر كمدنيين للدخول الى السوق دون اثارة الشبهات.
- تحل ذكرى نفي ملك المغرب محمد الخامس الثانية الى جزيرة مدغشقر في 20اوت 1953 [2] كرمز لتلاحم شعوب المغرب العربي ضد الاستعمار الفرنسي.

حددت مدة الهجوم الذي كان ثلاثة أيام:

---

[1] محمد الأمين بلغيث، موقف الفرنسيين من التعذيب والسجون والمحتشدات أثناء الثورة الجزائرية، مجلة البصائر، ع5، الجزائر،2001، ص191.

[2] المتحف الوطني للمجاهد، الشهيد زيغود يوسف، ص94.

– اليوم الأول: (20أوت 1955) نصب كمائن محكمة للقوات الاستعمارية المتواجدة في القرى والمزارع، بالتزامن مع تنفيذ سلسلة من العمليات الفدائية والتخريبية التي استهدفت المنشآت الحيوية التابعة لقوات الاحتلال[1].

– اليوم الثاني: (21أوت 1955) تكثيف العمليات العسكرية في مختلف محاور المنطقة، وقد ركزت وحدات المجاهدين على نصب كمائن إضافية لاستهداف التعزيزات القادمة من قبل القوات الاستعمارية، وتمكنوا من غنم كميات معتبرة من الأسلحة والذخائر، ما ساهم في رفع معنوياتهم وتعزيز قدراتهم القتالية في الميدان[2].

– اليوم الثالث:22أوت 1955 تصاعد وتيرة العمليات الثورية، حيث عمد المجاهدون الى احراق وتخريب مختلف المصالح الاستعمارية المنتشرة في المنطقة، بما في ذلك المقرات الإدارية والاقتصادية ومراكز المراقبة، كما تم تنفيذ أحكام الإعدام في حق عدد من الخونة والمتعاونين مع قوات الاحتلال[3].

كما تم تحديد ساعة الهجوم على الساعة الثانية ظهرا كوقت موحد لانطلاق الهجومات على امتداد تراب المنطقة الثانية[4]، وذلك استنادا على معطيات ميدانية دقيقة تتعلق بعادات المستوطنين ونمط تحركات القوات الاستعمارية، فقد تبين أن هذا التوقيت يوافق خروج الأوروبيين لتناول وجبة الغداء في المطاعم والمقاهي، ما يجعلهم في وضعية مكشوفة وضعيفة من الناحية الأمنية، وبناء على ذلك، سعت القيادة الى استغلال هذا العامل الزمني لتحقيق عنصر المفاجأة وضمان تجمع اكبر عدد ممكن من المستوطنين واعوان الاحتلال في أماكن محدودة بما يسهم في تسهيل تنفيذ العمليات الفدائية وتكبيد العدو خسائر بشرية[5].

ضف على ذلك، أن العمل الثوري وزع على عدة اتجاهات ميدانية تتمثل في:

---

[1] أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1945–1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1955، ص219.

[2] محمد عباس، ثوار ...عضماء، المصدر السابق، ص357.

[3] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص220.

[4] موسى تواتي، المرجع السابق، ص57.

[5] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص219.

الناحية الأولى: قادها بن طوبال والتي تبدأ من سوق الاثنين غربا الى داء الرمال شرقا وجنوب الميلية، وقرى قرارم وتلاغمة، بما في ذلك العلمة، وصولا الى مشارف مدينة سطيف.

الناحية الثانية: أشرف عليها زيغود وتشمل الجهات الغربية والشرقية من ناحية بن طوبال، وتمتد من قالمة الى الساحل الحدودي التونسي، وقد رافق زيغود في هذه المهام عدد من مساعديه المباشرين من بينهم علي كافة وصالح بوبنيدر إضافة الى زيقان إسماعيل، وخلال هذه الفترة كانت المنطقة التاريخية الثانية تعيش حصارا خانقا فقد ركز عليها العدو بقوات ضخمة في محاولة القضاء على هذه القلعة الثورية التي أصبحت رمزا من رموز الكفاح الوطني[1] .

المبحث الثاني: أحداث الهجومات

انطلقت الهجومات في منتصف النهار يوم 20أوت 1955، تحت قيادة زيغود يوسف ورفقائه[2] في الوقت المحدد بدقة، حيث شنت أفواج جيش التحرير الوطني مدعومة بالسكان المحليين هجمات متزامنة على مواقع العدو، شملت الأهداف الثكنات العسكرية مراكز الشرطة وكل المنشآت الاستعمارية، ومحطات الكهرباء، وقد تواصلت هذه العمليات على مدار أربع ساعات متتالية، تمكن خلالها الثوار من إلحاق خسائر فادحة بالجيش الاستعماري الفرنسي حيث شمل الهجوم كل من[3]:

1. مدينة قسنطينة:

قبل الشروع في تنفيذ الهجومات قام زيغود بصفته قائد للمنطقة بتقسيم القوات المشاركة الى أربع أفواج وكل فوج كلف بمهمة محددة وفق خطة محكمة وهي كالتالي[4]:

---

[1] علي حسين كافي، يوم 20أوت 1955 أسبابه ونتائجه، مجلة الذاكرة، ع3، يصدرها المتحف للمجاهد، ص14.

[2] الملحق رقم (06)، 95.

[3] عمار قليل، المصدر السابق، ص282-283.

[4] علية عشمان الطاهر، الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،1996، ص199.

- فوج يقوده المجاهد "كربوع عبد الحميد" كلف بعملية بمحطة السكة الحديدية بباب القنطرة.
- فوج يقوده "العيفة عمر" كلف بتنفيذ عملية بعوينة الفول.
- فوج يقوده "زعموش علي" كلف بمهمة شن هجومات وسط المدينة، حيث تفرع الى مجموعات ثلاثية بحوزتهم قنابل ويراقبهم دليل لتوفير المعلومات الدقيقة عن تحركات العدو.
- فوج يقوده كل من " فيلالي مصطف" و "بوزيتونة عبد القادر" حيث كلفوا بعملية بالمنصورية.

وقد أسفر عن هذه الهجمات ما يلي:

- قتل مفتش للشرطة خلال الهجوم الذي نفذ في شارع كليمانصور وبيرسيمتي دوريو
- الاستيلاء على كمية معتبرة من الاسلحة عقب مهاجمة مؤسسة "بيرنارد" لبيع الأسلحة.
- مقتل أوروبي واصابة أربعة عشر عند مهاجمة مطعم قاميرون الكائن بكارمن.
- تنفيذ عمليتين فدائيتين الأولى في عين عمارة يسكنها كولونيل فرنسي والثانية في جسر القنطرة[1].

2. ناحية الخروب:

قسم المشاركين بالمنطقة الى ستة كتائب وهي:[2]

- الكتيبة الأولى يقودها "احمد شتيوي".
- الكتيبة الثانية يقودها "مناعي بوجمعة" المدعو" بن عيسى".
- الكتيبة الثالثة يقودها "زيغود يوسف".
- الكتيبة الرابعة يقودها "إبراهيم بن مجاز الدشيش".
- الكتيبة الخامسة يقودها "عيساني عمر" المدعو"بوداب".

[1] السايح فيلالي، الشمال القسنطيني هجوم 20أوت 1955، مجلة المصادر، ع3، المركز الوطني للدراسات للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر،2000، ص168.

[2] علية عشمان الطاهر، المرجع السابق، ص121.

- الكتيبة السادسة يقودها "بلحرش" المدعو "الشيخ".

عند حلول الساعة المتفق عليها توجهت كل الكتائب الى مواقعها المحددة غير أن احدى الكتائب تأخرت لأنها صادفت دورية من دوريات العدو لكنها استطاعت الالتحاق والمشاركة في الهجومات ولو متأخرة.

معظم المشاركين في هذه الكتائب كانوا مدنيين، وقد شاركوا بإمكانيات بسيطة مثل: الخناجر، العصي، السيوف وبنادق صيد ورغم ضعف تسليحهم تمكنوا من تحقيق نتائج مهمة، حيث قتلوا أربعة جنود فرنسيين وأصابوا عدد كثير بجروح، كما دمروا جزءا كبيرا من دار البلدية[1].

3. ناحية عين عبيد:

شارك ما يقارب 200 مجاهد ومسبل ومواطن في تنفيذ الهجوم، غير أن السلطات الاستعمارية الفرنسية اكتشفت تحركاتهم قبل الموعد المحدد ولكن هذا لم يمنعهم من الهجوم[2]، ونتج عن الهجومات ما يلي:

- الهجوم على مركز الشرطة والدرك ودار البريد.
- تخريب الاتصالات السلكية واللاسلكية لمنع النجدات عن العدو.
- تفجير شبكات الماء والكهرباء وانعدامهما من المدينة.
- قتل عشرة من بين الجنود والمعمرين واصابة العديد بجروح.
- تدمير مخزن لتسويق الحبوب وعمارة يسكنها المعمرين.[3]

[1] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص236.

[2] سامية خامس، حكيمة منصور، شافية عبد اللاوي، هجوم 20أوت 1955على الشمال القسنطيني، مصلحة البحوث والتوثيق، ع3، ص172.

[3] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص236.

4. مدينة سكيكدة:

تعد مدينة سكيكدة من أهم المدن في المنطقة التاريخية الثانية لما تملكه من ميناء حيوي يشكل نقطة ربط تجارية وصناعية هامة، وكذلك مركزها العسكري الاستراتيجي[1]، وتم تقسيمها الى عدة فرق موزعة على النقاط الحيوية والاستراتيجية داخل الإقليم، وعند منتصف النهار انطلقت الهجومات في المدينة وتعالت صيحات "الله أكبر" و"الجهاد في سبيل الله"[2] تمحور الهجوم في المنطقة على مراكز الشرطة والدرك، وثكنات الجيش والحرس الجمهوري إضافة الى القيادة العامة للجيش والبنك المركزي ، محطة توليد الكهرباء الى جانب عدد من المحلات التجارية والمطاعم والساحات العمومية[3].

استمر الهجوم لمدة 4 ساعات متتالية، شارك خلالها عدد من المعمرين الى جانب الجيش الفرنسي رغم هذا الا ان جبهة التحرير الوطني تمكنت من تحقيق نتائج باهرة تمثلت في إرباك العدو وتكبيده خسائر فادحة، سواء من الناحية المادية أو المعنوية لا تنسى نذكر منها:

- مطار سكيكدة: تعرض للهجوم كما تم تحطيم بعض الطائرات الحربية وإلحاق أضرار معتبرة بالمبني والمنشآت العسكرية.

- منطقة العالية: تمكنت قوات جيش التحرير الوطني من القضاء على عدد كبير من المعمرين المسلحين الذين يعملون بمنجم الحديد ومقلع الرخام، كما أسفرت العملية عن إلحاق أضرار جسيمة بالمنشآت الإدارية والاقتصادية ن بالإضافة الى الاستيلاء على كميات معتبرة من الأسلحة والمتفجرات الى جانب مبالغ مالية هامة[4].

---

[1] سامية خامس، وأخرون، المرجع السابق، ص76.

[2] محمد الأمين بلغيث، المرجع السابق، ص172.

[3] السايح فيلالي، المرجع السابق، ص166.

[4] موسى تواتي، المرجع السابق، ص33.

– في الميناء: بدعم فعال من عمال الميناء استطاع الثوار من تنفيذ هجوم شامل استهدف مختلف مرافق الميناء بما في ذلك مراكز المخابرات ووحدات الحراسة العسكرية، وقد أسفرت هذه العملية عن شل الحركة بشكل كامل داخل الميناء[1].

– حي السبيرانس: قامت وحدات جيش التحرير الوطني بمحاصرة الحي، ما نتج عن القضاء على عدد من المعمرين المسلحين، إضافة الى احراق منازلهم التي كانت تستخدم كمواقع للمراقبة والتنسيق الأمني، أما في شارع "تيوفيل" هاجم المشاركون مقر القيادة العامة لحماية سكيكدة وتمكنوا من احتلال حي اللأوراس[2].

– ناحية السمندو: تعرضت الناحية لصربة قاسية، وذلك بعد أن اكتشف العدو تحركات المهاجمين قبل دخولهم الى المنطقة، هذا الاكتشاف المبكر مكن القوات الاستعمارية من افشال العملية المخطط لها، حيث استشهد 26 مجاهدا[3].

– ناحية الحروش: نفذت الهجومات في الموعد المحدد لها بدقة، حيث لم تمضي سوى لحظات حتى حوصرت المدينة من مختلف أطرافها، كما نتج عنها مقتل ثلاثة جنود من العدو الى جانب ستة مدنيين أوروبيين، وتم حرق عدد من الوثائق التابعة لجهاز القضاء الاستعماري[4].

– قرية بوساطور: وقع اشتباك بين المجاهد " محمد دخيلي" وبين قوات العدو، وذلك إثر اكتشافه أثناء قيامه بتهيئة أفواج من المواطنين للمشاركة في الهجوم على القرية، فقد أبدى المجاهد مقاومة بطولية مكبدا العدو خسائر في الأرواح حيث تمكن من قتل عدد من الجنود قبل أن يسقط شهيدا[5].

---

[1] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص234.

[2] سامية خامس، واخرون، المرجع السابق، ص171.

[3] السايح فيلالي، المرجع السابق، ص168.

[4] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص235.

[5] المرجع نفسه، ص235.

المبحث الثالث: أهداف الهجومات وصداها الخارجي:

تعد هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 ملحمة جهادية كبيرة وخطوة استراتيجية ذات أبعاد سياسية واجتماعية مهمة، وقد كان لهذه الهجومات أثر بالغ داخليا وخارجيا، مما يجعل من الضروري التوقف عند أهدافها وصداها على مختلف المستويات، وكان من أهم أهداف وغايات تلك الهجومات نذكر ما يلي:

1. **الأهداف الداخلية:** تمثلت في:

– فك الحصار المضروب على منطقة الاوراس وتخفيف الإجراءات العسكرية التي فرضتها فرنسا عليها قال زيغود يوسف في خطابه قبل الهجومات: "اننا يجب أن نتحمل الأعباء مع الاوراس وإذا بقيت العمليات مكثفة هناك وبقي الاوراس وحده فسوف تضيع الثورة ويقضي عليها العدو إذا لابد أن نقوم بأبرز عملية يتمخض عنها انتصار باهر"[1].

– كسب انضمام كل تيارات الحركة الوطنية والشخصيات السياسية الجزائرية المرتبطة بالأحزاب الى صفوف جبهة التحرير الوطني حيث يهدف الى جعل كل التيارات تصب في منحنى واحد والمساهمة الفعالة للإنجاح الثورة سواء معنويا أو ماديا.

– إفشال سياسة الوالي العام الفرنسي جاك سوستيل[2].

– نقل الثورة من المدن الى الأرياف والقرى[3].

---

[1] محمد عباس، ثوار...عضماء، المرجع السابق، ص194.

[2] جاك سوستال: ولد في 3 نوفمبر 1912م، حائز على عدة شهادات جامعية في الفلسفة، شارك في المقاومة الفرنسية ضد الاحتلال الألماني أثناء ح ع 2، نائب البرلمان الفرنسي، عين حاكم عاما للجزائر في 25 جانفي 1955م الى غاية جانفي 1956م، أنشأ الفرق الإدارية المختصة (S.A.S) أنظر: محمد شبوب واخرون، سياسة جاك سوستال للقضاء على الثورة التحريرية 1955–1956م، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع26، جوان 2019م، ص221.

[3] علي كافي، المصدر السابق، ص84.

– رفع معنويات المجاهدين وتحطيم أسطورة الاستعمار الذي لا يقهر وإعادة الثقة وتعزيز الروح القتالية للمجاهدين وبث الرعب وعدم الاطمئنان في نفوس المعمرين[1].

– الرغبة في القيام بنوفمبر ثاني لتعزيز روح القتال عند المجاهدين[2].

– ربط الاتصالات بين جميع مناطق الثورة وذلك من خلال كتابات الصحف الفرنسية التي سوف تكتب حتما عن هذه الهجومات ليتأكد الجميع بأن المنطقة الثانية في حالة نشاط ثوري وأن الاستعمار الفرنسي لم يقضي على الثورة[3].

– الرد على عمليات الإبادة والقتل الجماعي والنفي التاي قام بها العدو بعد إعلان قانون حالة الطوارئ[4].

2. الأهداف الخارجية:

– دعم ومساندة الوفود السياسية لجبهة التحرير الوطني في المحافل الدولية، وخاصة في سياق تطور الاحداث ضمن المؤتمرات السياسية مثل: مؤتمر باندونغ بأندونيسيا فقد كان من نتائج هذا المؤتمر دعم حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ومطالبة الدول المشاركة فيه بإدراج القصية الجزائرية صمن جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة في سبتمبر 1955، وفي هذا الاطار يقول بن طوبال: "وكما لا يخفى أنه انعقد في 12جويلية 1955 بأندونسيا مؤتمر باندونغ، وقرر بأن يطالب بحق الشعب الجزائري بحق مصيره، وقررت الدول المشاركة فيه طلب تسجيل القصية الجزائرية في جول أعمال منظمة الأمم المتحدة في شهر سبتمبر 1955 فما ستقوم به في الداخل من هجومات على قوات العدو، وضرب قواعده، سيكون سندا كبيرا لممثلينا في الخارج، وكنا في ذلك الوقت في أشد الحاجة الى نوع من المساندة، ولو كانت أدبية من الدول الأجنبية،

[1] محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية1965–1962، ط1، دار العالم العربي الإسلامي، بيروت، 1979، ص388.

[2] عمر بوضربة، دور التعبئة في نجاح الثورة الجزائرية وصداها في الصحافة الاستعمارية هجومات 20 أوت 1955م بالشمال القسنطيني أنموذجا، مجلة الجزائر التاريخية، جامعية محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، ص288.

[3] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص212.

[4] المرجع نفسه، ص217.

ولهذا قررنا القيام بهجوم 20 أوت 1955، كعملية تتم على مستوى المنطقة الثانية بأسرها وتضع المنطقة كل وزنها في هذه العملية وتستعمل كل طاقاتها وكل أسلحتها التي تمتلكها.."[1].

– لعبت الدول العربية الشقيقة والصديقة دورا محوريا في دعم القضية الجزائرية على الصعيد العربي والغربي، حيث قدموا لها دعما كبيرا من خلال الكتلة الأفروآسيوية، فاستطاعت المملكة العربية السعودية لفت انتباه هيئة الأمم المتحدة وممثليها في نيويورك حيث قدمت في 05 جانفي 1955مذكرة الى مجلس الامن لإبراز سوء الوضع في الجزائر الذي يهدد الامن والسلام العالميتين، لكن مجهودات المملكة العربية السعودية قوبلت بمعارضة الدول الغربية المعروفة بعدائها للعرب، لكن دعم الكتلة الأفروآسيوية للعمل السعودي من أجل قصية الشعب الجزائري، أرغم الجمعية العامة للأم المتحدة تحت ضغط الأغلبية على الموافقة على فكرة إدراج القضية مبدئيا[2].

– تسهيل تنظيم القوافل نحو تونس وطريق السلسلة للإتيان بالأسلحة والذخيرة الحربية، وإعادة الثقة في نفوس الشعب الجزائري وزرع الرعب في نفوس الجيش الفرنسي[3]، حيث قال زيغود يوسف: "بعد تنظيم المنطقة وتكوين الجيش يجب علينا أن نشرع في إقامة المخازن لخبأة الأسلحة والذخيرة الحربية داخل القاعدة بدلا من إقامتها بالقطر التونسي الشقيق وذلك لأن جيشنا، إذا دخل تونس سينهار معنويا وأخلاقيا"[4].

– القضاء على التعتيم الإعلامي الغربي وإسماع صوت الثورة حيث من المؤكد أن الجرائد وأجهزة الراديو تبث أحداث الهجومات التي تحل جاهدة إخفاء حيثياتها السلطات المستعمرة خاصة أنه من ضمن قرارات قانون حالة الطوارئ التخلي فيما ينشر عبر الصحافة[5].

---

[1] عبد الكامل جوبية، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954–1956، ط1، دار الواحة للكتاب، الجزائر،2014، ص197.

[2] عبد الكامل جوبية، قضايا الثورة الجزائرية في مجلة الادب البيروتية(1954–1956)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2011، ص123.

[3] محمد لحسن أغيدي، المرجع السابق، ص93.

[4] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص271.

[5] سامية الخامس واخرون، المرجع السابق، ص164.

– إحياء ذكرى السنة الهجرية لعام1375هـ، التي يحتفل بها المسلمون قاطبة في جميع أنحاء العالم، التضامن مع الشعب المغربي في ذكرى نفي الملك محمد الخامس، بعد أن خلع من عرشه وتم نفيه الى جزيرة مدغشقر[1].

– حفر هوة عميقة بين الأوروبيين من جهة والمسلمين من جهة والمسلمين من جهة أخرى وذلك بإراقة الدماء، لان "زيغود يوسف" كان على دراية بأن إشراك الشعب بكل فئاته في هذه الهجومات رغم ما سينجر عنه من خسائر كبيرة إلا أن الجزائر ستنتصر وتتحرك[2].

المبحث الرابع: نتائج الهجومات

بعد أن شكلت هجومات الشمال القسنطيني محطة حاسمة في مسار الثورة الجزائرية، كان من الطبيعي أن تفرز جملة من النتائج على مختلف الأصعدة، سواء من الناحية العسكرية او السياسية، وكذا على الصعيدين الشعبي والدولي، وهو ما ساهم في إعادة رسم معالم الثورة وتوسيع نطاقها بشكل غير مسبوق.

1. من الناحية العسكرية:

– ساهم هجوم 20أوت 1955 في منح العمل العسكري دفعة قوية داخل المنطقة الثانية، حيث شكل منعرجا بارزا في تطور جيش التحرير الوطني من حيث عدد المنخرطين والفاعلية التنظيمية، فقد خلق هذا الهجوم التفافا شعبيا واسعا واستجابة جماهرية غير مسبوقة، تمثلت في تزايد أعداد الملتحقين بالثورة، إذ ارتفع عدد المجاهدين في المنطقة التاريخية الثانية الى حوالي 2000مجاهد، إضافة الى ما يقارب 5000متطوع أي مسبل، كما عدد من الطلبة مقاعد الدراسة للانضمام الى صفوف جيش التحرير الوطني[3].

[1] يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والغرب، ج3، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص272.

[2] عمر بوضربة، دور التعبئة في نجاح الثورة الجزائرية وصداها في الصحافة الاستعمارية، المرجع السابق، ص288.

[3] مصلحة البحوث والتوثيق، هجوم 20 اوت 1955على الشمال القسنطيني، مجلة المصادر، ع3، ص177.

– فك الحصار المضروب على منطقة الاوراس، التي شكلت المعقل الأول لانطلاق الثورة، فقد أدت الهجومات الى تشتيت الجهد العسكري الفرنسي وتوجيه اهتمامه نحو الشمال القسنطيني، ما منح الاوراس هامشا من التنفس وإعادة التنظيم، كما مكنت هذه العمليات من تحرير العديد من المناطق التي أصبحت خاضعة لسيطرة الفرنسية، واعيد إدماجها تحت إشراف جبهة التحرير الوطني، مما سمح بفرض سلطة الثورة وتوسيع مجال انتشارها الجغرافي وزيادة فعاليتها الميدانية[1].

– القضاء نهائيا على الدعاية الفرنسية التي كانت تروج على لسان الحاكم العام "جاك سوستيل" ووزير الداخلية "فرانسوا ميتران"، بأن ما يحدث في الجزائر مجرد تمردا محليا يمكن القضاء عليه في ضر فقد أثبتت هذه الهجومات أن الثورة ليست حركة معزولة في منطقة واحدة، بل هي مشروع تحرري واسع ومنظم، يحظى بدعم شعبي متزايد، وبذلك تلاشت المزاعم الاستعمارية القائلة بإمكانية القضاء على الثورة خلال ثلاثة أشهر.

– زعزعت التصورات الاستعمارية حول طبيعة الثورة، فقد بدأ العدو يشعر ويقتنع بأن ما يحدث ليس مجرد تمرد أو خروج عن القانون، بل ثورة شعبية شاملة منظمة، تحمل مشروعا تحرريا حقيقيا، وتبخرت بذلك فكرة القضاء السريع على الثورة، التي كانت فرنسا تروج لها عبر مختلف الوسائل الدعائية والعسكرية، اذ سقطت رواية "الثورة المعزولة" أمام حجم الهجومات وطابعها المنسق[2].

– أدت هجومات الشمال القسنطيني الى توسع رقعة العمل الثوري بشكل ملحوظ، حيث امتد النشاط المسلح الى مناطق جديدة، من بينها المنطقة الخامسة، فقد ساهمت التعبئة الشعبية التي أعقبت هذه الهجومات في تشكل فرق جديدة من المجاهدين، مما عزز التواجد الثوري في مناطق لم تكن تعرف من قبل نشاطا كبيرا لجيش التحرير الوطني، وساهم ذلك في انطلاق عمليات مسلحة في المنطقة الخامسة، مما دل على اتساع نطاق الثورة وتحولها الى حركة وطنية شاملة[3].

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص141.

[2] موسى التواتي، المرجع السابق، ص83-86.

[3] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص249.

– تأكيد الطابع الجماهيري للثورة الجزائرية، إذ أثبتت هذه العمليات أن الثورة لم تكن مجرد حركة مسلحة معزولة تقودها مجموعة من المناضلين، بل كانت فعلا شعبية واسعة النطاق شارك فيها الفلاحون، العمال، الطلبة، النساء وحتى الشيوخ، وقد انعكس هذا البعد الجماهيري في حجم المشاركة والدعم الذي لقيه المجاهدون بعد الهجومات، مما أكد على وطنية الثورة وعمق ارتباطها بمطالب الشعب الجزائري في التحرر والانعتاق من الاستعمار.

– إصابة صفوف الجيش الفرنسي بخيبة امل كبيرة نتيجة المفاجأة غير المتوقعة، وسرعة تنفيذ العمليات واتساع نطاقها، وقد ترك ذلك أثرا نفسيا بالغا على الجنود الفرنسيين، الذين أصبحوا يرون الخطورة على حياتهم في صفوف الجيش الوطني[1].

2. من الناحية السياسية:

أ. على الصعيد الداخلي:

– وضع هجوم 20 اوت 1955 حدا نهائيا للأطروحات السياسية التي كانت تراهن على ادماج الجزائريين ضمن الكيان الفرنسي من خلال إصلاحات شكلية أو مشاريع أخوة مصطنعة بين الجزائريين والأوروبيين، فقد تراجعت بعد هذه الاحداث، ومن بين هؤلاء الساسة الداعين للاندماج الكتلة المكونة من النواب الجزائريين في المجلس الجزائري والمستشارين العامين والإداريين على إثر الاجتماع الذي عقدوه في 26 سبتمبر 1955 في الجزائر، خرج بلائحة تؤكد فشل السياسات الإصلاحية، وتطالب بالكيان الجزائري، وقد اكدت هذه التحولات أن الشعب الجزائري قد تجاوز مرحلة التردد، وقرر الالتفاف الكامل حول جبهة التحرير الوطني باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لطموحه في التحرر، مما عزز من التمسك ورسخ مفهوم الوحدة الوطنية في إطار العمل الثوري[2].

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص142.

[2] مصلحة البحوث والتوثيق، المرجع السابق، ص179.

– ساهمت الهجومات في محو الصورة المشوهة التي روجت لها السلطات الاستعمارية عن الثورة والمجاهدين، حيث لم يعد بإمكان فرنسا الاستمرار في وصفهم ب "قطاع الطرق" أو "العصابات الاجرامية"، فقد نقلت وسائل الاعلام ووكالات الانباء سواء المحلية أو العالمية، تفاصيل العمليات التي نفذها جيش التحرير الوطني، مشيرة الى حجم التنظيم والدعم الشعبي الكبير الذي رافقها، وأصبح واضحا للرأي العان أن الثورة الجزائرية لم تكن مجرد تمرد عشوائي، بل حركة تحرير شعبية تعبر بصدق عن آمال الجماهير في الحرية والكرامة والاستقلال، وقد ساهم هذا التحول في تعزيز الشرعية السياسية للثورة، وفرضها كواقع لا يمكن تجاهله في الداخل والخارج.

– اعتبرت الهجومات نقطة تحول فارقة دفعت العديد من الشخصيات السياسية الوطنية المترددة الى مراجعة مواقفها والانضمام الى صفوف الثورة، فقد وضعت هذه العمليات حدا نهائيا للتأرجح بين خيار الإصلاح وخيار المواجهة، وأثبتت أن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد لتحقيق الاستقلال، ومن أبرز الشخصيات الزعيم "فرحات عباس"[1].

ب. على الصعيد الخارجي:

– تصدرت أخبار الهجومات عناوين الصفحات الأولى في عدد من الجرائد العربية والأوروبية، ما جعل الرأي العام الدولي يلتفت الى حجم المعاناة التي يعيشها الشعب الجزائري، والى نضاله المشروع من أجل الاستقلال، وبذلك أصبح صوت الثورة يسمع في المحافل الدولية، مما مهد الطريق أمام جبهة التحرير الوطني لكسب دعم دبلوماسي متزايد[2].

– لفت انتباه الرأي العام الدولي الى عدالة القضية الجزائرية، وأبرزت أن ما يجري في الجزائر ليس مجرد شؤون داخلية فرنسة، بل ثورة شعبية منظمة تطالب بالحرية والاستقلال، وأدرجت القصية الجزائرية ضمن جدول

[1] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص251.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص84.

أعمال هيئة الأمم المتحدة سنة1955، في أول اعتراف اممي بالطابع السياسي للصراع، وهو ما مثل مكسبا دبلوماسيا هاما لجبهة التحرير الوطني[1].

– تعزيز روح التضامن المغاربي، خاصة بين الشعبين الجزائري– المغربي، حيث لقيت الثورة الجزائرية تعاطفا واسعا في المغرب، وشكلت مصدر إلهام للحركات الوطنية هناك، وقد تفاعلت الاحداث في الجزائر مع الوضع السياسي في المغرب، مما عجل بعودة الملك محمد الخامس الى عرشه، وقد عكست هذه التطورات وحدة المصير بين شعوب المغرب العربي، وأكدت ان الثورة الجزائرية لم تكن معزولة عن محيطها، بل كانت جزءا من حركة تحرر شاملة تهدف الى القضاء على الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا[2].

– تعزز البعد الدولي للقضية الجزائرية بعد الهجومات من خلال الدعم المتزايد الذي حظيت به من طرف دول المجموعة الإفروآسيوية، التي تبنت الدفاع عن الثورة الجزائرية في المحافل الدولية، وكان لهذا الدعم دور حاسم في إدراج القضية الجزائرية لأول مرة ضمن جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة خلال دورتها العاشرة المنعقدة قبيل نهاية سنة1955، كما بدأت بعض الأصوات في الغرب، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، تنتقد السياسات الفرنسية في شمال افريقيا، حيث عبر أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي عن استنكاره لاستخدام فرنسا للأسلحة والقوات التابعة لحلف شمال الأطلسي ضد شعوب تطالب بالحرية، في إشارة واضحة الى الوضع في الجزائر، وقد شكلت هذه المواقف مؤشرا على بداية تحول نظرة المجتمع الدولي الى الثورة الجزائرية، من شأن داخلي الى قضية تصفية استعمار عادلة ومشروعة[3].

الثورة التحريرية في

[1] سامية خامس واخرون، المرجع السابق، ص168.

[2] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص252.

[3] موسى تواتي، المرجع السابق، ص93،94.

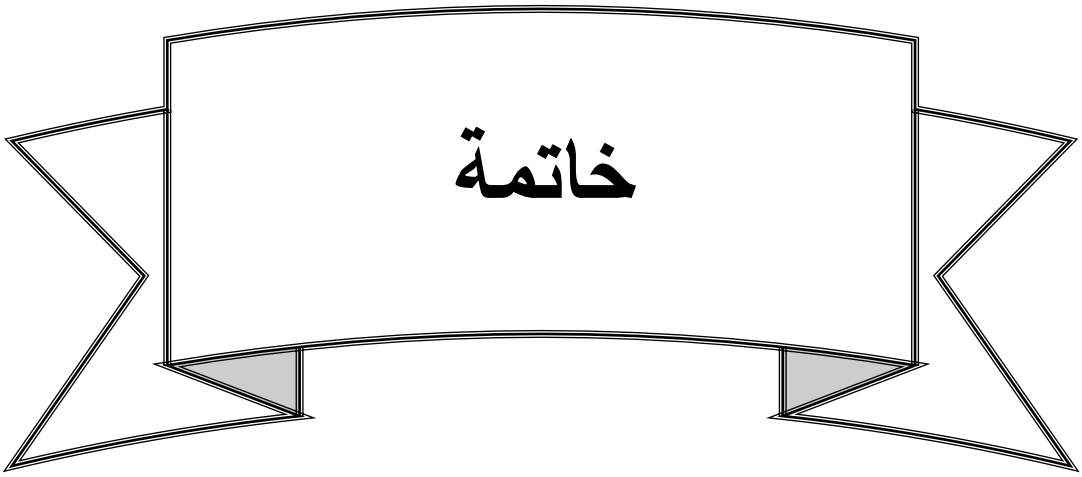
خاتمة

خاتمة:

بعد دراستي لموضوع الثورة التحريرية الجزائرية في المنطقة التاريخية الثانية 1954-1956م توصلت الى جملة من النتائج التالية:

أولا: شكلت نهاية الحرب العالمية الثانية نقطة فاصلة في مسار الحركة الوطنية الجزائرية، خاصة بعد إصدار قانون العفو الشامل الذي أطلق سراح عدد من المعتقلين السياسيين الجزائريين، حيث عادت الأحزاب السياسية للنشاط بقوة مع تنوع في توجهاتها بين الإصلاح والاستقلال والادماج، كما ساهمت أحداث 08 ماي 1945 في تعزيز وعي الجزائريين بصعوبة تحقيق مطالبهم عبر الأساليب السلمية، ما دفع الى خيارات نضالية أكثر حدة، حيث اختلفت الأحزاب الوطنية في الوسائل والاهداف المرحلية رغم الاتفاق على ضرورة تحقيق المطالب الوطنية.

ثانيا: رغم محاولات الجمهورية الفرنسية الرابعة لإصلاح الوضع من خلال القانون الخاص والانتخابات، الا أنها لم تستطع احتواء الغضب الشعبي، هذا التراكم في النضال مهد لانفجار الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954، حيث لعبت الأحزاب والشخصيات الوطنية دورا رئيسيا في بلورة الوعي الوطني الثوري وتهيئة الظروف للعمل المسلح.

ثالثا: المنطقة التاريخية الثانية لعبت دورا محوريا في انطلاقة الكفاح المسلح، بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي، فهي تحتوي على موقع جد هاما جعلها تحظى بمكانة هجومية وتاريخية لتنفيذ عمليات ناجحة رغم الانطلاقة الصعبة التي شهدتها وكذلك بإمكانياتها المحدودة في انطلاق الثورة بها.

رابعا: حظيت المنطقة التاريخية الثانية بقادة ثوريين كان لهم دور حاسم في تنظيم وتأطير العمل المسلح منذ الأيام الأولى للثورة، حيث يعد الشهيد ديدوش مراد من أبرز هؤلاء القادة، كان من أوائل من خطط ونفذ

عمليات نوعية ضد الوجود الاستعماري، كما تميز بأسلوبه القيادي الحازم وقدرته على تعبئة المناضلين حول أهداف الثورة، بعد استشهاده خلفه زيغود يوسف الذي أعاد هيكلة المنطقة وساهم في تطوير العمل الثوري بها.

خامسا: مثلت هجومات الشمال القسنطيني 20 اوت 1955 بقيادة زيغود يوسف نقطة تحول مفصلية، حيث انتقلت الثورة من طورها المحلي الى نطاق وطني أوسع، مؤكدة قدرة جيش التحرير الوطني على المبادرة والتنظيم،

سادسا: أدت هذه العمليات الى صدمة كبيرة لدى الإدارة الاستعمارية ورفع مستوى القمع، لكنها فيي المقابل عززت معنويات المجاهدين وساهمت في توسيع قاعدة المشاركة الشعبية، ما أربك قوات الاحتلال وساعد في فك الحصار عن بعض المناطق.

سابعا: ساهمت هذه الهجومات في لفت انتباه الرأي العام الدولي الى القضية الجزائرية، مما مهد للثورة مرحلة جديدة من التصعيد والتنظيم على المستويين العسكري والسياسي.

ثامنا: شكلت الهجومات دليلا علميا على قدرة الثورة على التنظيم والتخطيط والتأثير، وهو ما أعطى دفعة قوية لتوحيد الرؤية السياسية والعسكرية داخل جبهة التحرير الوطني، حيث مهدت الطريق لعقد مؤتمر الصومام من خلال اقناع القيادات بضرورة وضع هيكل تنظيمي واضح، وهو ما تجسد فعليا في مقررات المؤتمر .

الملاحق

الملحق رقم (01): قيادات المنظمة الخاصة[1]

قيادة أركان المنظمة الخاصة

مخطط قيادات الأركان الثلاثة منذ تأسيس المنظمة الخاصة : فيفري 1947، إلى تفكيكها : ماي 1950

[1] يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، المصدر السابق، ص 546.

الملحق رقم (02)، قانون 20 سبتمبر 1947

قانون رقم 1853 / 47 يحمل تاريخ 20 سبتمبر سنة 1947 .
تداولت الجمعية الجزائرية ومجلس الجمهورية ، صادق المجلس الوطني ،

أصدر رئيس الجمهورية القانون المتضمن ما يلي :

الباب الأول

عن النظام السياسي وتنظيم السلطات العمومية .

المادة الأولى : تشكل الجزائر مجموعة عمالات مزودة بالشخصية المدنية والاستقلال المالي وبتنظيم خاص تحدده المواد التالية من هذا القانون .

المادة 2 : تبدأ المساواة الفعلية بين كل المواطنين الفرنسيين .

كل ذوي الجنسية الفرنسية في عمالات الجزائر ، يتمتعون ، دون تمييز في الأصل أو العرق أو اللغة أو الدين ، بالحقوق العالقة بصفة المواطن الفرنسي ، ويخضعون لنفس الواجبات . يتمتعون ، خاصة ، بجميع الحريات الديمقراطية وسائر الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالقة بصفة مواطن الاتحاد الفرنسي والتي يضمنها مدخل دستور الجمهورية الفرنسية ومادته رقم 81 . ليستطيعون الالتحاق بكل الوظائف العمومية . وفي الجيوش البرية والبحرية أو الجوية ، وفي القضاء وسائر الادارات والمصالح العمومية أو المعتبرة كذلك ،

والمصالح الممولة والقطاعات المؤممة ، فان شروط التوظيف والترقية والأجور والمنح والإحالة على التقاعد والمعاشات تطبق على الجميع دون تمييز في الحالة المدنية .

ستصدر مراسيم ، في أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ هذا القانون ، لتجديد شروط تطبيق هذه الفقرة ولتضمن خاصة المساواة المطلقة في الأجور والمنح والمعاشات وتكوين الاطارات المشتركة الموحدة بالنسبة لمختلف فروع الادارات والمصالح .

لم يعد هناك اجراء أو نظام أو قانون استثنائي ، غير هذا القانون ، يطبق في تراب العمالات الجزائرية .

المادة 3 : كل المواطنين الذين لم يتخلوا بصريح اللفظ عن حالتهم المدنية ليستمرون في خضوعهم لقوانينهم وعاداتهم فيما يتعلق بأحوالهم الشخصية وارثهم وأرث عقاراتهم التي لم تسجل ملكيتها وفقاً للقانون الفرنسي حول النظام العقاري في الجزائر . وفي غير حالة اتفاق الأطراف المعنية ، فان نزاعاتهم تفصل فيها الهيئات المخولة للنظر فيها حالياً وفقاً للقواعد الجاري بها العمل .

وعندما يقيمون في الوطن الأم ، فانهم يتمتعون بكل الحقوق العالقة بصفة المواطن الفرنسي ويخضعون لنفس الواجبات .

المادة 4 : النساء المسلمات يتمتعن بحق التصويت . تتولى الجمعية الجزائرية ، حسب ترتيبات المواد 14 و15 و16 من هذا القانون ، اصدار قرار يحدد طرق ممارسة حق التصويت .

المادة 5 : يمثل الوالي العام حكومة الجمهورية الفرنسية في كامل التراب الجزائري ويقيم بالجزائر .

يمارس السلطة النظامية ما عدا في الحالات الاستثنائية التي ينص عليها هذا القانون .

يرأس مداولات مجلس الولاية ويستطيع حضور أشغال الجمعية الجزائرية . هو مسؤول عن أعماله أمام حكومة الجمهورية الفرنسية .

المادة 6 : تؤسس جمعية جزائرية تكلف بتسيير المصالح الخاصة بالجزائر وذلك بالاتفاق مع الوالي العام .

تكوين هذه الجمعية واختصاصاتها وتسييرها كل ذلك تحدده الأبواب 2، 3، 4 من هذا القانون .

المادة 7 : انشاء مجلس للولاية لدى الوالي العام يكلف بالسهر على تنفيذ قرارات الجمعية الجزائرية .

يتكون هذا المجلس من ستة مستشارين .
اثنان يعينهما الوالي العام .
اثنان تنتخبهما الجمعية سنوياً ، واحد عن كل هيئة انتخابية .
رئيس الجمعية الجزائرية .
نائب رئيس يكون من غير الهيئة التي ينتمي إليها الرئيس .
سلطات أعضاء المجلس قابلة للتجديد .

الباب الثاني

عن النظام التشريعي للجزائر .

المادة 8 : يلغي نظام المراسيم كما هو وارد ، تشريعياً ، في الأمر الصادر بتاريخ 22 جوليت سنة 1934 وفي النصوص اللاحقة له .

تتولى حكومة الجمهورية الفرنسية التنفيذ في الجزائر لقوانين الجمهورية الفرنسية المطبقة في الوطن الأم . وتستعمل لهذا الغرض السلطة المخصصة لها في الدستور وخاصة المادة 47 .

المادة 9 : القوانين والمراسيم المتعلقة بممارسة الحريات الدستورية تطبق حتماً في الجزائر . أما القوانين والمراسيم الخاصة بحالة الأشخاص وأهليتهم ، وبتنظيم الزواج ومفاعيله على الأفراد والممتلكات ، وقانون الارث والحالة المدنية ، باستثناء الترتيبات الجبائية فانها تستمر تطبق حتماً على المواطنين الحائزين على القانون الفرنسي في الجزائر .

المادة 10 : القوانين أو المراسيم الخاصة بحقوق المصالح التي تسمى ملحقة ، تطبق حتماً في الجزائر ما لم تكن هناك اجراءات مناقضة أو ترتيبات جبائية لا تسمح لذلك .

المادة 11 : المعاهدات التي تبرم مع الدول الأجنبية تطبق حتماً على الجزائر ، وكذلك القوانين والمراسيم المتعلقة بتطبيقها .

المادة 12 : التنظيم العسكري والتجنيد ، ونظام الانتخابات والقوانين الأساسية للمجالس المحلية ، والتنظيم الاداري والقضائي ، والاجراءات المدنية والجنائية ، وتحديد الجرائم والجنح وعقوباتها والنظام العقاري والجمركي ، والعفو ، والنزاعات الإدارية ، ونظام الجنسية الفرنسية ، كل ذلك لا يمكن تسويته الا بالقانون .

المادة 13 : يستطيع البرلمان أن يعمم على الجزائر القوانين غير المعنية في المواد السابقة ويتم ذلك باقتراح من الجمعية الجزائرية أو بعد استشارتها ما عدا في الحالات المستعجلة .

المادة 14 : القوانين الجديدة غير المشار إليها في المواد من 9 إلى 12 لا تطبق على الجزائر.

وبالنسبة للموضوعات التي لم تتطرق لها هذه المواد ، فان الجمعية الجزائرية تستطيع ، باقتراح من أحد أعضائها أو من الوالي العام ، أن تصدر قرارات تهدف إلى تعميم قانون الوطن الأم على الجزائر ، سواء بحذافيره أو بعد تكييفه مع الظروف المحلية ، كما انها تستطيع ، في اطار القانون ، أن تصدر تنظيماً خاصاً بالجزائر .

تستطيع الجمعية الجزائرية ، في نفس الظروف ، أن تعدل القرارات المشار إليها في الفقرة السابقة .

المادة 15 : القرارات التي تتخذها الجمعية الجزائرية ، لكي تكون نافـذة ، يجب أن يصدق عليها بمرسوم . ولهذا الغرض ، ترسل من قبل رئيس الجمعية إلى الحكومة ، عن طريق الوالي العام . يستطيع هذا الأخير ، في ظرف ثمانية أيام ، أن يطلب من الجمعية القيام بقراءة ثانية للنص المصادق عليه .

المادة 16 : وفي أجل ستة أسابيع ، إذا لم تتم الحكومة بالتصديق المشار إليه في المادة 15 ، وإذا لم يشعر رئيس الجمعية بالرفض المبرر ، فان القرار يصبح نافذا حتماً ، ويصدق عليه في الحين من طرف الوالي العام .

وفي حالة رفض التصديق ، فان القرار ينقل إلى البرلمان للنظر فيه :

الباب الثالث

عن القانون المالي للجزائر.

المادة 17 : تستطيع الجزائر التملك وانشاء مؤسسات مفيدة لها ، كما انها تستطيع منح السكك الحديدية وخطوط النقل الجوي أو غيره ، وكذلك

سائر الأشغال العمومية الكبرى والخدمات العامة ، واستقراض الأموال واعطاء الضمانات على الالتزامات التي يقوم بها الغير لصالحها .

الوالي العام يمثل الجزائر في كل جوانب الحياة المدنية . وان كل استقراض واعطاء الضمانات أو المنح (المشار إليه في الفقرة السابقة) لا يمكن أن يتم إلا بقرارات من الجمعية الجزائرية تكون نافذة حسب الشروط المنصوص عليها في المادتين 15 و16 من هذا القانون .

وفقاً لنفس الاجراء ، وبقرار من الجمعية الجزائرية ، يرخص أو يحدد ما يلي : انشاء والغاء المؤسسات العمومية الجزائرية أو مؤسسات الموازين الملحقة والقواعد الخاصة بتسيير أملاك الجزائر والمالية في مستوى العمالات والبلديات ، وتوزيع الكفالات بين الجزائر والمجموعات الجزائرية ، وذلك كلما كانت الموضوعات المماثلة في الوطن الأم من اختصاص القانون أوالنظام الادارى العام .

المادة 18 : تشتمل ميزانية الجزائر من حيث المدخولات على : الغرائم بجميع أنواعها . الضرائب والأدوات ومبالغ المسابقات وغيرها من الموارد مهما كان نوعها والتي تحصل في التراب الجزائري شريطة أن تكون مثيلاتها في الوطن الأم ، مخصصة لميزانية الدولة ما عدا الموارد التي تصب حالياً في ميزانية الوطن الأم .

جميع مصروفات الخدمات المدنية التي هي في الوطن الأم ، على نفقة ميزانية الدولة غير ان معاشات الموظفين والأعوان المحليين لا تتحملها الميزانية الجزائرية الا إذا كانت قد صفيت ابتداء من فاتح جانفي سنة 1901 ، ونسبياً مع مدة الخدمات المنجزة منذ ذلك التاريخ ، وكمساهمة في المصروفات العسكرية والأمنية التي تنفقها ، في الجزائر ، ميزانية الدولة ، فان ميزانية الجزائر تشارك بنسبة يحددها القانون .

المادة 19 : تنقسم المصروفات المسجلة في ميزانية الجزائر إلى مصروفات اجبارية ومصروفات اختيارية .

تتكون المصروفات الاجبارية مما يلي :

1 ـ دفع الديون اللازمة ، وتغطية عجز الميزانية وإعادة تكوين صندوق الاحتياط وفقاً للشروط المنصوص عليها في المادة 27 .

2 ـ تزويد الصندوق العام للتقاعد ،في الجزائر ، كما يحدد ذلك بمرسوم .

3 ـ مساهمة الجزائر في المصروفات العسكرية والأمنية المشار إليها في المادة السابقة .

4 ـ مرتبات وعلاوات الموظفين الموضوعين تحت تصرف الوالي العام في حدود المناصب المالية المصادق عليها من قبل الجمعية الجزائرية بالنسبة للسنة السابقة .

5 ـ المصاريف الضرورية لتنفيذ قوانين الجمهورية الفرنسية المعممة على الجزائر .

لا يمكن تحميل ميزانية الجزائر مصاريف أخرى الا بقانون أو بانتخاب توافق عليه الجمعية الجزائرية ويكون شرطاً لكل التزام .

لا يمكن انشاء مناصب شغل في بحر السنة اذا لم تسجل في ميزانية نفس السنة توقعات لهذا الغرض .

المادة 20 : وضع الغرائم أو الغاؤها ، وتحديد تعاريفها وتعديل مقاييسها وطرق جبايتها ووضع العقوبات في الميدان الضرائبي ، كل ذلك تصادق عليه الجمعية الجزائرية .

هذه القرارات التي تصدرها الجمعية الجزائرية تكون نافذة وفقاً للاجراء المنصوص عليه في المادتين 15 و16 من هذا القانون .

وما لم يتضمن القرار ترتيبات مناقضة ، فان الدخول حيز التنفيذ يحدد بقرار من الوالي العام .

وفيما يتعلق بحقوق الجمارك ، فان الترتيبات السابقة لا تخص سوى نسب الحقوق المطبقة على البضائع التي توجد قائمتها حالياً ضمن التعريفة الخاصة بالجزائر.

وباستثناء المبالغ المخصصة لدفع مقابل الخدمات المقدمة ، فان أية غرامة أو ضريبة أو أتاوة لا يمكن سنها في الجزائر إلا بقانون أو بقرار من الجمعية الجزائرية .

المادة 21 : مشروع ميزانية الجزائر يوضع من طرف الوالي العام تحت رقابة وزير الداخلية والمالية .

تصادق عليه الجمعية الجزائرية .
يسوى بمرسوم يوقع عليه وزير الداخلية والمالية .

المادة 22 : تقيم المدخولات المنتظرة من النظام الجبائي المصادق عليه من طرف الجمعية الجزائرية ، يمكن تصحيحه حتماً بمرسوم تسوية في حالة وجود خطأ في التقديرات .

وفي حالة نسيان أو نقص في الأموال المطلوبة لتغطية المصاريف الاجبارية المحددة في المادة 19 ، فان القروض الضرورية تسجل حتماً ضمن قرار التسوية .

المادة 23 : على اثر التصحيحات التي تدرجها الحكومة ضمن مرسوم التسوية ، تطبيقاً لترتيبات المادة السابقة ، وعندما يفقد التوازن في الميزانية ، فان المشروع يعاد إلى الجمعية الجزائرية التي تعقد ، حينا ، دورة طارئة لمدة أقصاها خمسة عشر يوماً .

وإذا لم تحقق الجمعية الجزائرية التوازن الحقيقي ، فان مجلس الدولة يصدر مرسوماً يحدد في أقرب الآجال الطرق والوسائل الضرورية لذلك .
يقدم مشروع المرسوم إلى الجمعية الجزائرية تعطي فيه رأيها .

المادة 24 : إذا لم تتم المصادقة على الميزانية ، ولم يصدق عليها أثناء افتتاح السنة ، فان ميزانية السنة السابقة تطبق حتماً في اثنى عشرة مقاسطة .

المادة 25 : عندما تقتضي الظروف ذلك ، فان ميزانية الجزائر يمكن تعديلها خلال السنة وذلك في نفس الشكل الذي تم فيه التصويت والتسوية .

والتعديلات التي تقرر هكذا لا تخص اصلاح الأخطاء التقديرية ومواجهة النقص في القروض الذي تكون قد أظهرته احداث لاحقة لافتتاح السنة ، أوتسديد المصاريف التي تكون ظروف لاحقة قد جعلتها ضرورية . وما عدا في حالات الضرورة الملحة فان تلك التعديلات لا يمكن أن تشمل توسيع المصالح الموجودة أو تغيير مصاريف برنامج الميزانية الطارئة .

كل زيادة في حجم الميزانية الأساسية يجب أن تكون موضوع تسجيل واحداث مدخولات فعلية كافية لضمان ذلك .

المادة 26 : تغذي الخزينة الجزائرية بالمدخولات المتنوعة التي تقبض لفائدة مصالح الميزانية والمصالح الخارجة عن ميزانية الجزائر.

تصب عن طريق الحساب الجاري في الخزينة الجزائرية المبالغ غير المقيدة في الميزانيات الملحقة على مستوى العمالات والبلديات والمؤسسات العمومية ، وكذلك الودائع التي تدخل إلى مركز الحساب الجاري ، وأموال المؤسسات ذات الصالح العام ، وبصفة عامة كل المبالغ المودعة بفائدة أو بدون فائدة في الخزينة من قبل المجموعات أو الخواص وفقاً للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل ، باستثناء ما يودع بالجزائر في الصندوق الوطني للادخار أو صندوق الايداع والخزن وهي مبالغ تصب مباشرة في الخزينة العمومية للوطن الأم .

سيصدر وزير المالية قرارات تحدد طرق التسويات الدورية التي تتم بين الخزينة العمومية والخزينة الجزائرية ، وكذلك قواعد استعمال مبالغ الخزينة المتوفرة في الحساب الجاري أو في شكل أوراق خزينية أو سندات للدولة أو للجزائر تقرض لآجال إلى المجموعات العمومية الجزائرية أو المؤسسات الخاصة قصد انجاز أشغال ذات مصلحة عامة ، أو تخصص للاشتراك في رأسمال المؤسسات التي تهم نشاطاتها الاقتصاد العام في الجزائر .

يستطيع الوالي العام ، بعد موافقة الجمعية الجزائرية أو لجنتها المالية ووزير المالية ، تقديم تسبيقات مؤقتة ، بفائدة أو بدون فائدة ، من متوفرات الخزينة إلى العمالات والبلديات والدواوين والمؤسسات العمومية وذات الصالح العام أو نقابات المحاسبة الجزائرية .

المادة 27 : مخصص فائض مدخولات ميزانية الجزائر الذي يلحظ في آخر السنة إلى تأسيس صندوق احتياطي .

وما لم يبلغ الصندوق الاحتياطي نصف عشرالمبلغ الوسط للمنتوجات والموارد العادية المسجلة في السنوات الثلاث الأخيرة ، فانه لا يقتطع منه الا لدفع

الباب الرابع

عن تكوين الجمعية الجزائرية وسيرها .

المادة 30 : تتكون الجمعية الجزائرية من مائة وعشرين عضواً : ستون يمثلون مواطني الهيئة الانتخابية الأولى ، وستون يمثلون مواطني الهيئة الثانية . ينتخب الجميع لمدة ست سنوات بالتصويت العام والاقتراع الفردي على دورتين . ويتم تجديد انتخابات نصف الأعضاء كل ثلاث سنوات . تحدد الدوائر الانتخابية بواسطة القانون .

المادة 31 : ينتخب أعضاء الجمعية الجزائرية من طرف هيأتين :

تتكون الهيئة الأولى من المواطنين الذين يتمتعون بالحالة المدنية الفرنسية دون تمييز في الأصل . ويسجل ، أيضاً ، في هذه الهيئة ، وبطلب منهم خلال السنة التي تلي رشدهم الانتخابي أو التي يدخلون فيها ضمن أحد الأصناف الخصوصية التالية ، المواطنون الذين يتمتعون بالقانون المحلي والمشار إليهم فيما يلي :

الضباط وقدماء الضباط .

الحاصلون على احدى الشهادات التالية ، دبلوم التعليم العالي ، باكلوريا التعليم الثانوي ، الأهلية العليا ، الوسطى ، دبلوم نهاية الدراسات الثانوية ، دبلوم المدارس ، دبلوم التخرج من مدرسة وطنية عليا أو مدرسة التعليم المهني الصناعي الفلاحي أو التجاري ، أهلية اللغة العربية والبربرية .

موظفو الدولة وأعوانها في العمالات والبلديات والمصالح العمومية ، العاملون منهم والمتقاعدون ، الحائزون على دائم خاضع للقانون وفقاً للشروط التي ستحدد بمرسوم .

الأعضاء الحاليون والقدامى للغرف التجارية والفلاحية .
الباشغوات والآغوات والقواد الذين مارسوا لمدة ثلاث سنوات على الأقل ولم يتعرضوا للطرد .

الشخصيات التي مارست أو تمارس مهمة مندوب مالي ، مستشار عام ، نائب بلدي أو رئيس جماعة .
أعضاء النقابة الوطنية لوسام الشرف .
رفاق حرب التحرير .
الحائزون على وسام المقاومة .
الحائزون على الوسام العسكري .
الحائزون على وسام العمل ، والأعضاء الحاليون والقدامى في نقابات العمال المؤسسة قانونياً ، وذلك بعد ممارسة مهمتهم لمدة ثلاث سنوات .
مستشارو أو قدماء مستشاري محاكم العمال ،
الوكلاء الشرعيون .
الأعضاء المنتخبون الحاليون أو القدامى في مجالس الادارة ومجالس فروع الجمعيات الأهلية للاحتياط ، للصناعات التقليدية والزراعية .
الحائزون على بطاقة محارب 1914 ـ 1918 .
الحائزون على وسام حرب 1939 ـ 1940 .
الحائزون على وسام الحرية .

كل المنتخبين المسجلين حالياً في الهيئة الأولى يواصلون تصويتهم ضمن هذه الهيئة

المادة 32 : كل منتخب أو منتخبة بلغ من العمر ثلاث وعشرين سنة على الأقل يمكن انتخابه من احدى الهيئتين على السواء .

القواعد الانتخابية وعدم التعارض معها محددة في القانون بالنسبة لأعضاء المجلس الوطني لا يمكن الجمع بين العضوية في الجمعية الجزائرية والبرلمان .
مجلس الدولة هو الذي ينظر ، أولاً وأخيراً في الاحتجاجات الخاصة بانتخابات الجمعية الجزائرية .

المادة 33 : زيادة على تسديد مصاريف تنقلهم ، يتقاضى أعضاء الجمعية الجزائرية علاوة سنوية تحددها الجمعية وتدفع شهرياً . تحدد هذه العلاوة اعتماداً على مرتب صنف من الموظفين .

المادة 34 : العضو في الجمعية الجزائرية لا يلاحق ولا يطارد ولا يوقف ولا يسجن ولا يحاكم بسبب الآراء أو الانتقادات التي تصدر عنه داخل هذه الجمعية .

المادة 35 : تجتمع الجمعية الجزائرية في مدينة الجزائر .
تعقد ، كل سنة ، ثلاث دورات عادية لا تتجاوز مدة كل منها ستة أسابيع .

تستدعى الجمعية الجزائرية ، وتفتح دوراتها وتختم بقرار من الوالي العام .
تستطيع الجمعية ، كذلك أن تعقد دورات طارئة لمدة خمسة عشر يوماً على الأكثر ، وذلك اما بدعوة من الوالي العام أو بطلب موجهة نصف أعضاء الجمعية إلى رئيسها . يحدد موضوع الدورة الطارئة بتدقيق نسبي في الدعوة .

المادة 36 : تنتخب الجمعية الجزائرية ، سنوياً ، مكتبها المكون من : رئيس وثلاثة نواب للرئيس وأربعة أمناء . يشتمل هذا المكتب على عدد متساوٍ من منتخبي كل هيئة . رئاسة تمنح سنوياً ، بالتناوب ، لواحد من منتخبي الهيئتين .

تنتخب الجمعية ، كذلك ، اللجنة المالية المكونة من ثمانية عشر عضواً ، واللجان العامة التي تحدد عددها الذي لا ينبغي أن يتجاوز ستة ـ غير اللجنة المالية ـ

كما تحدد اختصاصاتها . وتكلف هذه اللجان ببحث مختلف القضايا التي هي من اختصاص الجمعية .

هذه اللجان يجب أن تشتمل على عدد متساو من أعضاء كل هيئة يقترحون من طرف زملائهم في الهيئة .

تقوم اللجان بانتخاب رئيس ونائب له عن طريق الاقتراع السري . يراعى في ذلك التناوب السنوي بحيث لا تكون الرئاسة والنيابة عند ممثلي نفس الهيئة .

المادة 37 : جلسات الجمعية الجزائرية عمومية . غير ان الجمعية تستطيع ، بطلب من عشرة أعضاء ، من الرئيس أو الوالي العام ، أن تقرر ، بدون مداولات ، إذا كان لازماً أن تتحول إلى لجنة سرية .

محاضر الجلسات تنشر كاملة على أعمدة الجريدة الرسمية في الجزائر .

المادة 38 : يحضر الوالي العام جلسات الجمعية العامة وله فيها حق الكلمة يستطيع أن يأتي معه بمساعدين أو ينيب عنه محافظين من الولاية .

للجمعية الجزائرية حق الحصول من الوالي العام على كل المعلومات حول القضايا التي هي من اختصاصها .

المادة 39 : قرارات الجمعية تتخذ بالأغلبية . غير انه بطلب من الوالي العام أو اللجنة المالية أو من ربع الأعضاء ، فان التصويت لا يكون نافذاً الا بعد أربع وعشرين ساعة وبأغلبية ثلثي الأعضاء العاملين اللهم الا إذا لوحظت الأغلبية في كل من الهيئتين .

المادة 40 : الجمعية الجزائرية هي نفسها التي تحدد ، بقانون داخلي ، طرق سيرها التي لم يحددها هذا القانون . كما انها تضع جدول أعمالها .

المادة 41 وفقاً للفقرة 1 من المادة السادسة من القانون رقم 2385 / 46 المؤرخ يوم 27 أكتوبر 1946 ، الخاصة بتكوين وانتخاب مجلس الاتحاد الفرنسي ، فان الجمعية الجزائرية تنتخب ستة ممثلين عن المنطقة الغربية التي تمثلها الجزائر .

المادة 42 : يستطيع الوالي العام ، بقرار ، استدعاء اللجنة المالية أو أية واحدة من اللجان العامة التابعة للجمعية الجزائرية ، وذلك خارج دوراتها لكي تبحث تمهيدياً ، الأشغال التي تكون موضوع الدورات المذكورة .

المادة 43 : مشروع ميزانية الجزائر تناقشه الجمعية الجزائرية وتصادق عليه خلال دورتها العادية الثالثة وذلك على أساس التقرير الذي تقدمه لها اللجنة المالية .

تقرير المصاريف يرجع في آن واحد إلى الجمعية الجزائرية والوالي العام ، غير أن هذا الأخير وحده هو الذي يقترح مصاريف الموظفين .

لا تناقش الجمعية الجزائرية أي تعديل إذا لم يدرس مسبقاً من طرف اللجنة العامة التي تندرج ضمن اختصاصاتها بحث الموضوع ، وإذا لم تحوله تلك اللجنة إلى اللجنة المالية .

المادة 44 : يعود الأمر ، في مجال الضرائب ، إلى الجمعية الجزائرية والوالي العام . تتخذ القرارات من طرف الجمعية ، اعتماداً على تقرير اللجنة المالية .

لا يمكن للجمعية أن تناقش أي مشروع أو تعديل إذا لم يدرس ، مسبقاً ، من قبل اللجنة المالية .

المادة 45 : تلغي ، حتماً ، كل مداولات الجمعية الجزائرية إذا كان الموضوع خارجاً عن اختصاصاتها ، وكذلك كل مداولة مهما كان موضوعها إذا جرت خارج الدورات القانونية للجمعية .

يعلن عن الالغاء بقرار من الوالي العام بعد استشارة مجلس الحكومة .

الترتيبات المتعلقة بالمداولات التي تجري خارج الاجتماعات القانونية للمجالس العامة تطبق على الجمعية الجزائرية .

المادة 46 : إذا خالفت الجمعية ترتيبات المادة السابقة أو رفضت انتخاب الميزانية ، فانه يمكن خلها بمرسوم يناقشه مجلس الوزراء .

في هذه الحالة ، تجدد الجمعية الجزائرية عن طريق الانتخاب ، وفقاً للـــترتيبات الواردة في القانون الجاري به العمل ، وذلك في أجل أقصاه شهرين من تاريخ حلها .

في خلال الأيام الثمانية لتاريخ الحل ، تجتمع ، في دورة طارئة ، المجالس العامة في الجزائر وتعين لجنة خاصة مكونة من ثمانية عشر مستشاراً عاماً ، بمقياس ستة عن كل عمالة لا يكونون أعضاء في الجمعية المحلولة . يراعي هذا التعيين المساواة ، من حيث العدد بين كل من الهيئتين .

تمارس اللجنة الخاصة كل سلطات الجمعية الجزائرية باستثناء تلك المنصوص عليها في المادتين 14 و57 من هذا القانون ، تنتهي مهامها ، حتماً ، بمجرد إعادة تكوين الجمعية الجزائرية .

الباب الخامس

سلطة الوالي العام الإدارية في الجزائر.

المادة 47 : كل المصالح المدنية في الجزائر ، باستثناء مصالح القضاء والتربية الوطنية ، موضوعة تحت سلطة الوالي العام .

يخضع مدير أكاديمية الجزائر لسلطة الوالي العام بالنسبة لكل ما يتعلق بتنفيذ مخطط التعليم الكامل وإدارة المؤسسات التابعة لنظام التعليم المنصوص عليه في المادة 3 من مرسوم 27 نوفمبر 1944 ، الخاص بتنفيذ مخطط التعليم الكامل للشبان المسلمين في الجزائر .

الوالي العام في الجزائر وحده أهل لاستقبال بيانات الطعن المقدمة لمجلس الدولة ضد أعمال الادارات العاملة تحت سلطته . انه مخول لتقديم الملاحظات التي يرى فيها إجابة عن البيانات المذكورة .

النزاعات الانتخابية والنزاعات المتعلقة بأعمال الوالي العام في الجزائر تبقى خاضعة للنظم والقواعد الجاري بها العمل .

المادة 48 : تساعد الوالي العام إدارة مركزية ، يحدد تنظيمها العام بقانون إداري عمومي يتخذ باقتراح من الوالي العام نفسه وبعد استشارة الجمعية الجزائرية .

المادة 49 : ينوب الأمين العام الوالي العام في حالة غياب أو منع . في هذه الحالة ، يرأس الأمين العام خاصة اجتماعات مجلس الولاية .

الباب السادس

ترتيبات مختلفة وانتقالية .

المادة 50 : يلغى النظام الخاص بمناطق الجنوب . وتعتبر هذه المناطق كعمالات .

سيصدر قانون ، بعد استشارة الجمعية الجزائرية ، يتولى تحديد الشروط التي تتحول بمقتضاها هذه المناطق ، كلياً أو جزئياً ، إلى عمالات متميزة عن العمالات الموجودة أو التي ستوجد أو تكون مدمجة فيها .

يلغي مرسوم 30 ديسمبر سنة 1903 ، تدمج ميزانية منطقةالجنوب في ميزانية الجزائر ابتداء من فاتح جانفي سنة 1948 .

المادة 51 : مع التحفظ فيما يتعلق بالموضوعات المذكورة في المواد من 9 إلى 12 من هذا القانون ، وباستثناء المراسيم المطعون فيها أمام مجلس الدولة ، فان ما يلي مثبت :

1 ـ المراسيم التي اتخذت في الفترة الفاصلة بين دخول الدستور حيز التنفيذ والتصديق على هذا القانون من أجل تعميم القوانين على الجزائر .

2 ـ المراسيم التي تمت وعدلت ، في نفس الفترة ، أو الغت المراسيم التي صدرت قبل دخول الدستور حيز التنفيذ من أجل أن تصبح القوانين مطبقة على الجزائر .

3 ـ المراسيم التي صدرت في نفس الفترة بمقتضى الأمر المؤرخ بيوم 22 جوليت سنة 1834 .

المادة 52 : مع التحفظ فيما يتعلق بالموضوعات المذكورة في المواد من 9 إلى 12 من هذا القانون ، يمكن للقرارات المتخذة من قبل الجمعية الجزائرية وفقاً للشروط المنصوص عليها في المواد 14 و 15 و16 .

1 ـ أن تدخل إلى الجزائر القوانين السابقة لدخول الدستور حيز التنفيذ .

2 ـ أن تدخل إلى الجزائر القوانين اللاحقة لذلك الدخول حيز التنفيذ ، والتي أجل تعميمها على الجزائر لاستصدار مرسوم تطبيقي .

3 ـ أن تتمم ، تعدل أو تلغي ، بقطع النظر عن التثبيت المشار إليه أعلاه ، المراسيم التي عممت قوانين على الجزائر قبل صدور هذا القانون ، وكذلك المراسيم الصادرة في نفس الفترة بمقتضى الأمر المؤرخ بيوم 22 جويلية سنة 1834 .

4 ـ أن تتمم أو تعدل ، للتكيف مع الظروف المحلية ، القوانين الصادرة في الفترة ما بين دخول الدستور حيز التنفيذ وصدور هذا القانون .

الباب السابع

عن المجموعات المحلية .

المادة 53 : المجموعات المحلية في الجزائر هي : البلديات والعمالات ، وبالتالي ، فان البلديات المختلطة قد ألغيت .

إن التطبيق التدريجي لهذه التدابير سيكون موضوع قرارات تصدرها الجمعية الجزائرية وتصبح نافذة وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في المادتين 15 و16 من هذا القانون .

يتواصل تطبيق النصوص الجاري بها العمل حالياً ، وذلك بصفة انتقالية إلى غاية اصدار التدابير المشار إليها في الفقرة السابقة .

المادة 54 : الاطار والمساحة والتجميع المحتمل وكذلك تنظيم البلديات والعمالات سيحددها القانون .

المادة 55 : المجموعات المحلية تسير نفسها بحرية بواسطة مجالس تنتخب بالاقتراع العام المباشر والسري . هذه المجالس هي : بالنسبة للعمالات . المجالس العامة ، وبالنسبة للبلديات المجالس البلدية والجماعة .

المادة 58 : يجب أن تنتخب الجمعية الجزائرية ، على أكثر تقدير ، يوم 15 جانفي سنة 1948 ، وأن تجتمع في نصف الشهر الذي يلي انتخابها .

يوم اجتماع الجمعية الجزائرية المؤسسة بهذا القانون ، يحل حتماً المجلس الحالي الذي انشئ بواسطة الأمر الصادر يوم 15 سبتمبر سنة 1945 .

ان النظام التشريعي المنصوص عليه في الباب الثاني من هذا القانون سيدخل حيز التنفيذ في نفس اليوم . وإلى غاية ذلك التاريخ ، فان المجلس المالي يمارس الصلاحيات المحددة للجمعية الجزائرية في المادتين 14 و52 من هذا القانون ، غير ان هذا المجلس لا يتصل به سوى الوالي العام .

المادة 59 : ان مراسيم خاصة بتنظيم الادارة العمومية ، تتخذ باقتراح من الوالي العام وبقرار من وزير الداخلية قد تحدد شروط تطبيق هذا القانون .

المادة 60 : ان القانون الصادر بتاريخ 19 ديسمبر سنة 1900 والمتعلق بانشاء ميزانية خاصة للجزائر ، والقوانين التي عدلتها وتممتها ، والأمر الصادر بتاريخ 15 سبتمبر سنة 1945 والذي أنشأ المجلس المالي في الجزائر ، وكذلك كل الترتيبات المناقضة لهذا القانون كلها تلغى مع التحفظ حسب النظام الانتقالي المنصوص عليه في المادة 58 .

ينفذ هذا القانون كقانون للدولة .

حرر في باريس يوم 20 سبتمبر سنة 1947

توقيع : فانسان أوريول

[1]

[1] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص 225.

الملحق رقم (03): خريطة المنطقة التاريخية الثانية [1]

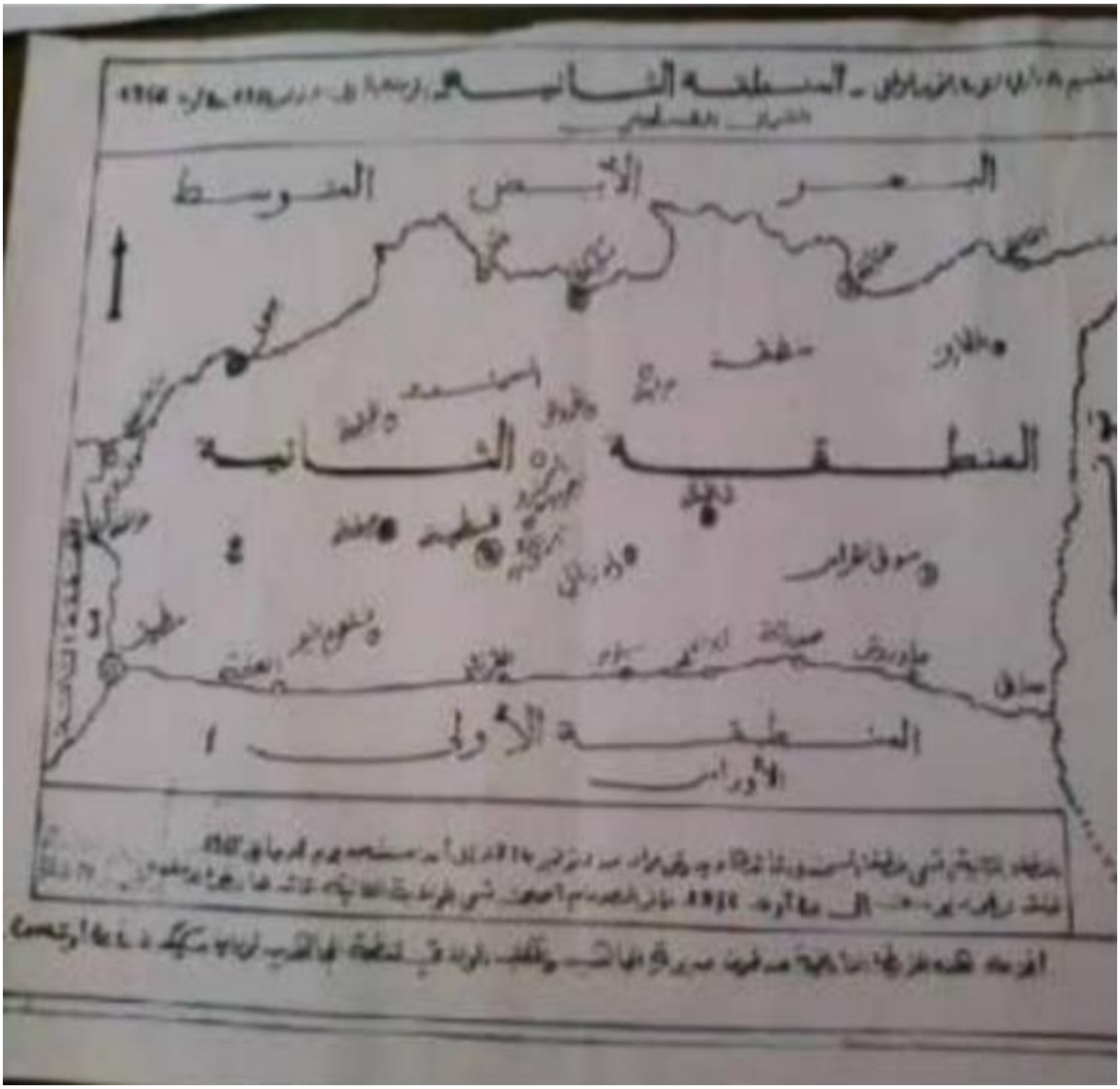

[1] مسعود عثماني، المرجع السابق، ص 40.

الملحق رقم (04): صورة لأعضاء اللجنة الستة [1]

[1] عبد الله مقلاتي وآخرون، الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح بين الطموح والواقع، الملتقى الوطني، ج 1، سلسلة منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، رقم 3، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 14-15 فيفري 2018، الجزائر، ص 170.

الملحق رقم (05): جدول لجماعة 22 التاريخية مع مهامها الثورية[1]

جماعة 22 أنصار العمل المسلح

اللقب	الإسم	التمثيل	المهام التي تقلدها خلال الثورة
باجي	مختار	سوق أهراس	*تولى إدارة المنطقات في ناحية سوق أهراس استشهد 18 -11- 1954
بوعجاج	الزبير	الجزائر	أسر في شهر نوفمبر 1954
مشاطي	محمد	قسنطينة	لم يبرز خلال مرحلة الكفاح المسلح
ابن مهيدي	العربي	عين مليلة	عين على رأس المنطقة (5) استشهد في مارس 57
ابن بوالعيد	مصطفى	الأوراس	عين على رأس المنطقة (1) استشهد يوم 23 - 3 - 1956
ديدوش	مراد	الجزائر	عين على رأس المنطقة (2) استشهد يوم 18 - 1 - 1955
بلاح	سليمان (رشيد)	قسنطينة	استشهد خلال سنة 1956 في ظروف غامضة
ابن عبد المالك	رمضان	قسنطينة	عين نائب القائد المنطقة (5) استشهد يوم 4 - 11 - 1954
بلوزداد	حسان	الجزائر	أسر خلال شهر نوفمبر 1954
بوعلي	السعيد	قسنطينة	استشهد خلال سنة 1956 في ظروف غامضة
حباشي	عبد السلام	عين مليلة	لم يبرز خلال مرحلة الكفاح المسلح
بوضياف	محمد	مسيلة	أسر في حادث المنارة يوم 22 - 10 - 56 اغتيل يوم 29 - 6 - 92
سويداني	بوجمعة	قالمة	كان ينشط في الناحية إلى أن استشهد يوم 17 - 4 - 56
ابن طوبال	العفير	ميلة	قاد الولاية الثانية بعد ديدوش وزيروت
زيروت	يوسف	سمندو	تولى قيادة المنطقة (2) بعد ديدوش استشهد 23 - 9 - 1956
بوشعيب	أحمد بلحاج	وهران	أسر خلال شهر سبتمبر 1955
ابن عودة	عمار/ مصطفى	عنابة	عمل في الولاية (المنطقة) الثانية ثم انتقل إلى تونس
بيطاط	رابح	قسنطينة	عين على رأس المنطقة (4) أسر يوم 23 مارس 55
العمودي	عبد القادر	بسكرة	لم يبرز خلال مرحلة الكفاح المسلح
بومنجل	عبد الحفيظ	ميلة	تولى قيادة الولاية (5) بعد استشهاد ابن مهيدي
مرزوقي	محمد	الجزائر	لم يبرز خلال فترة الكفاح المسلح
ديدان	صاحب الشرق		

[1] مسعود عثماني، مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث، ط 4، دار ا لهدى للنشر، عين مليلة، الجزائر، 2013، ص 39.

الملحق رقم (06): زيغود يوسف صاحب فكرة هجومات 20 أوت 1955 رفقة مجموعة الثوار[1]

[1] سلاطنية عبد المالك، قالمة من الفجر الحضاري إلى فجر الاستقلال واسترجاع السيادة، مطبعة الرستمية، جويلية 2004، ص 108.

قائمة المصادر والمراجع

القائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر:

أ-باللغة العربية:

1. الابراهيمي عبد الحميد، في أصل المأساة الجزائر، الشهادة عن حرب فرنسا الحاكم في الجزائر1958-1999، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.

2. الابراهيمي محمد البشير، اثار محمد البشير الابراهيمي، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

3. بن العقون عبد الرحمان بن إبراهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الثالثة 1947-1954، ج3، ط3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

4. بن خدة يوسف، جذور اول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

5. بوضياف محمد، التحضير لأول نوفمبر 1954، تق: عيسى بوضياف، دار النعمان، الجزائر، 2011.

6. الخطيب أحمد، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، أثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

7. الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد، ج1، دار القصبة، الجزائر، 1929.

8. شارل اندري جوليان، افريقيا الشمالية تسير، تر: محمد ازمالي واخرون، دار التونسية للنشر، تونس، 1976.

9. شارل ديغول، مذكرات الامل، ط1، تر: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، 1971.

10. غليسي جوان، الجزائر الثائرة، تر: خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، 1961.

11. فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة، الجزائر،2005.

12. قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013.

13. كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري1946-1962، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011.

14. المنظمة الوطنية للمجاهدين المكتب الولائي قالمة.

15. مهساس أحمد، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى الى الثورة المسلحة، تر: حاج مسعود، دار القصبة، الجزائر، 2003.

16. ولد حسن محمد الشريف، من المقاومة الى الحرب من أجل الاستقلال (1830-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

ب-باللغة الفرنسية:

1. André Maurois, Histoire de la France, librairies hachette, 1957.
2. Farhat Abbas: La nuit colonial guerre et Revolution d'Algérie Edition, ANNEP.

ثانيا: المراجع:

1. إحدادن زهير، المتخصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

2. أزغيدي محمد لحسنن مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1996.

3. بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

4. بوالطمين الأخضر جودي، لمحات من ثورة الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

5. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، د ب، 1997.

6. بوداود محمد، أسلحة الحرية الجزائر: حرب التحرير مذكرات وشهادات، تر: فخر الدين بلدي، دار رفار، د ب، 2016.

7. بورنان سعيد، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936-1954ن دار هومة، الجزائر، 2001.

8. بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين من شهداء أول نوفمبر 1954-1962، دار الهدى، الجزائر،2008.

9. بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

10. بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج3، دار الهدى، الجزائر، 2009.

11. بومالي أحسن، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1985.

12. جوبية عبد الكامل، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1962، ط1: دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2014.

13. جوبية عبد الكامل، قضايا الثورة الجزائرية في مجلة الادب البيروتية(1954-1956)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

14. حمدي احمد، الثورة الجزائرية والإعلام، دراسة في الإعلام الثوري، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1955.

15. رخيلة عمار، 08 ماي 1945، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت.

16. الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 1999.

17. الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد كتاب العرب، د ب، 1999.

18. الزبيري محمد العربي، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للنشر، الجزائر، 2007.

19. سعداوي مصطفى، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، منشورات ISBN، الجزائر، 2009.

20. سعيدني الطاهر، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الامة، الجزائر، 2010.

21. سلاطنية عبد المالك، قالمة من الفجر الحضاري إلى فجر الاستقلال واسترجاع السيادة، مطبعة الرستمية، جويلية 2004.

22. شبوط إبراهيم سلطان، زيغود يوسف الذي عرفته، تر: قندوز عياد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، وزارة المجاهدين، دار غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

23. شريط لأيمن، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية1919-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

24. الصديق محمد الصالح، من الخالدين الذين حملوا لواء الجهاد وحققوا معجزة النصر، دار الامة، الجزائر، 2010.

25. ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري لثورة الجزائرية 1954-1962، دار البصائر الجديدة للنشر، الجزائر، 2013.

26. طاعة سعد، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية في الجزائر1947-1956، ط1، دار الكوكب، الجزائر، 2012.

27. عباس محمد، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن 1954-1962ن دار القصبة، الجزائر، 2007.

28. عباس محمد، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة، الجزائر، 2009.

29. عباس محمد، ثوار ... عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 2004.

30. عباس محمد، رواد الوطنية، شهادات 28شخصية، ط1، دار هومة، الجزائر،2004.

31. عباس محمد، فرسان ... الحرية، شهادات تاريخية لقصة العاملة لمأساة ملوزة، دار هومة، الجزائر، 2004.

32. عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة التحريرية، ج1، دار هومة، الجزائر، 2012.

33. عبد الله مقلاتي وآخرون، الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح بين الطموح والواقع، الملتقى الوطني، ج 1، سلسلة منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، رقم 3، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 14-15 فيفري 2018، الجزائر.

34. عبدون محمد، شهادة مناضل من الحركة الوطنية، منشورات دحلب، الجزائر، 2012.

35. العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية من 1830 حتى ثورة نوفمبر، دار البعث، الجزائر، 1985.

36. علية عثمان الطاهر، الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

37. غربي الغالي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

38. قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية (1939-1951)، تر: أحمد بن البار، دار الامة، الجزائر، 2011.

39. قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1994.

40. لونيسي إبراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2015.

41. مراد علي، الحركة الإصلاحية في الجزائر، بحث في التاريخ الديني والاجتماعي من 1885 الى 1940، دار الحكمة، الجزائر، 2007.

42. مصطفى عثماني، مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث، ط 4، دار الهدى للنشر، عين مليلة، الجزائر، 2013.

43. موسى تواتي، رابح عواد، هجوم 20 أوت 1955، دار البعث، قسنطينة، 1992.

44. يسرى الجوهري، جغرافية المغرب العربي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، د ب، 1999.

1. Daho Djerbel, le1 novmbre1954 élèvement et sa portée in la nuit rebelle, édition la tribun, 2004, Alger.

2. Khaled Maamri, Mohamed Boudiaf le rêve assassine, Tholaedmins, 2006.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

3. بن شعبان السبتي، المنظمة الخاصة (los)وعلاقتها بحركة الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD) 1947-1954م (النشأة والمسار)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2023-2024.

4. بوقلقول عيسى، النواب المسلمون في المجلس الجزائري ودورهم في الحياة السياسية الوطنية 1948-1956، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم التاريخ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2020-2021.

5. شبوب محمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945) دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة وهران، 2014-2015.

6. شلبي أمال، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1956)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006.

7. الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجيستيكي لثورة التحريرية (1954-1962)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2008-2009.

8. قدادرة الشايب، الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1939-1954دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

9. كمون عبد السلام، مجموعة الاثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة الجزائرية 1954، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور، قسم العلوم الإنسانية، أدرار، 2012-2013.

10. لعبيدي ادريس، التنظيم السياسي والإداري والعسكري للثورة التحريرية الجزائرية في الولاية الثانية (1954-1962)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الادب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2018-2019.

11. معزة عز الدين، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال (1899-1985)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005.

رابعا: المجلات والمقالات:

1. بلغيث محمد لامين، موقف الفرنسيين من التعذيب والسجون والمحتشدات أثناء الثورة الجزائرية، مجلة البصائر، ع 5ن الجزائر، 2001.

2. بوشو وليدن دور هجومات 20 أوت 1955 في ترسيخ الثورة وافشال المساعي الفرنسية لوأدها، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، مجلد 3، ع 3، نوفمبر 2021.

3. بوضربة عمر، دور التعبئة في نجاح الثورة الجزائرية وصداها في الصحافة الاستعمارية هجومات 20 أوت 1955م بالشمال القسنطيني أنموذجا، مجلة الجزائر التاريخية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة الجزائر.

4. بوضربة عمر، هجومات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني كما خطط لها زيغود يوسف من خلال المصادر الفرنسية جريدة l'écho d'alger انموذجا، مجلة القرطاس، ع4، جانفي 2017.

5. بوعريوة عبد المالك، اكتشاف المنظمة الخاصة عام 1950 وانعكاساته على حركة انتصار الحريات الديمقراطية، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 5، ع1، جامعة أحمد دراية، أدرار، 30-6-2021.

6. جبلي الطاهر، الواقع العسكري للثورة الجزائرية في المنطقة التاريخية الثانية (الشمال القسنطيني)1954-1962، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، د ت.

7. خامس سامية، حكيمة منصور، عبد اللاوي شافية، هجوم 20أوت 1955، هجوم 20 أوت 1955 على الشمال القسنطيني، مصلحة البحوث والتوثيق، ع3.

8. شبوب محمد واخرون، سياسة جاك سوستيل للقضاء على الثورة التحريرية 1955-1956م، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع26، جوان 2019.

9. فيلالي السايح، الشمال القسنطيني هجوم 20 أوت 1955وت 1955، مجلة المصادر، ع3، المركز الوطني للدراسات للبحث في الحركة الوطنية3، المركز الوطني للدراسات للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 2000.

10. قدادرة الشايب، تحولات الحركة الوطنية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، ع30، جامعة قسنطينة، ديسمبر 2008.

11. كافي علي حسين، يوم 20 أوت 1955 أسبابه ونتائجه، مجلة الذاكرة، ع3، يصدرها المتحف للمجاهد.

12. لعبيدي ادريس، التنظيم السياسي والإداري والعسكري في الولاية التاريخية الثانية1954-1962ن المجالس الشعبية نموذجا، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف.

13. مريوش أحمد، دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحركة الوطنية ما بين 1931-1952، مجلة الرؤية، ع2، الجزائر، 1996.

14. مصلحة البحوث والتوثيق، هجوم 20 أوت 1955على الشمال القسنطيني، مجلة المصادر، ع3.

15. مقلاتي عبد الله، دور الشهيد زيغود يوسف في الثورة التحريرية، مجلة العلوم الإنسانية، ع6، المركز الجامعي علي كافي، تندوف، سبتمبر 2018

فهرس المحتويات:

شكر وتقدير	
إهداء	
ملخص الدراسة	
مقدمة	
مقدمة	أ–و
الفصل الأول: الثورة التحريرية والواقع الإعلامي	
المبحث الأول: عودة نشاط الأحزاب السياسية	**8**
1. الحركة من أجل الانتصار والحريات الديمقراطية M.T.L.D	**8**
2. الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائريU.D.M.A	**10**
3. جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:	**12**
4. الحزب الشيوعي الجزائري P.C.A	**14**
5. المنظمة الخاصة ودورها في التحضير لثورة	**16**
المبحث الثاني: الجمهورية الفرنسية الرابعة ومواجهتها لثورة	**19**
1. قيام الجمهورية الفرنسية الرابعة	**19**
2. قانون الجزائر الخاص1947	**22**
3. انتخابات المجلس الجزائري	**29**
الفصل الثاني: المنطقة التاريخية الثانية 1954–1955م	
المبحث الأول: التعريف بالمنطقة التاريخية الثانية	**33**
المبحث الثاني: التحضيرات التي سبقت اندلاع الثورة في المنطقة التاريخية الثانية	**34**
المبحث الثالث: اندلاع الثورة في المنطقة التاريخية الثانية	**38**
المبحث الرابع: قادة المنطقة التاريخية الثانية من 1954 الى 1956م	**43**
الفصل الثالث: هجومات الشمال القسنطيني وتطور أحداث الثورة خلال سنتي 1955و1956	
المبحث الأول: التحضير والاعداد للهجومات	**50**
المبحث الثاني: أحداث الهجومات	**54**

1. مدينة قسنطينة	**54**
2. ناحية الخروب	**55**
3. ناحية عين عبيد	**56**
4. مدينة سكيكدة	**57**
المبحث الثالث: أهداف الهجومات وصداها الخارجي	**59**
1. الأهداف الداخلية	**59**
2. الأهداف الخارجية	**60**
المبحث الرابع: نتائج الهجومات	**62**
1. من الناحية العسكرية	**62**
2. من الناحية السياسية	**64**
خاتمة	**68**
قائمة الملاحق	**71**
قائمة المصادر والمراجع	**97**
فهرس المحتويات	**104**

الملخص:

تعالج هذه المذكرة موضوع الثورة التحريرية الجزائرية في المنطقة التاريخية الثانية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1954 –1956م، باعتبارها إحدى المناطق الخمس التي حددها التنظيم الثوري الوطني منذ اندلاع الكفاح المسلح، انطلقت الدراسة من عرض السياق السياسي الذي سبق الثورة، حيث عادت الأحزاب الوطنية الى نشاطها بعد صدور قانون العفو الشامل، مما مهد للانتقال من العمل السياسي الى العمل الثوري، حيث شهدت المنطقة التاريخية الثانية، نظرا لموقعها الاستراتيجي جملة من التحضيرات لاندلاع الثورة بها رغم ضعف الإمكانيات ، كما برز فيها دور قادتها البارزين أمثال ديدوش مراد وزيغود يوسف في تنظيم العمل المسلح وتوسيعه، وصولا الى تنفيذ هجومات 20 أوت 1955 التي شكلت نقطة تحول بارزة في مسار الثورة وأسهمت في توسيع رقعتها ولفت انتباه الرأي العام الدولي.

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية، المنطقة التاريخية الثانية، هجومات الشمال القسنطيني.

ABSTRACT :

This dissertation examines the Algerian Revolution in the second historical region during the period between 1954 and 1956, considering it one of the five regions defined by the National Liberation Organization, The study begins by presenting the political context that preceded the outbreak of the revolution, focusing on the activities of nationalist parties and the issuance of the Amnesty Law, ,which paved the way for revolutionary action, the second historical region witnessed a series of preparations for the outbreak of the revolution due to its strategic location, despite its limited resources, Prominent leaders emerged in the region, such as Deddouch Mourad and ZIGHOUD Youcef, who played a significant role in organizing and expansion of the armed movement, these efforts culminated in the Auguust 20, 1955 attacks, which represented a major turning point in the revolution’s trajectory, broadened its scope, and drew international attention.